



الجلسة العامة ٢٩

الثلاثاء، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان (الجمهورية التشيكية)

نناقش اليوم تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة، وذلك إعمالاً للفقرة ١ من المادة الخامسة عشرة، والفقرة ٣ من المادة الرابعة والعشرين من ميثاق الأمم المتحدة. ولا بد لي من الإشارة هنا إلى الأهمية الكبرى لمناقشة الجمعية العامة لهذا التقرير، بغية الاستماع إلى وجهات نظر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إزاء أداء مجلس الأمن ومتابعته لمسؤولياته في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

وفي هذا السياق، نشير إلى أن من بين التعديلات الهامة التي أدخلت على التقرير احتواءه على مقدمة موجزة تتسم بطابع تحليلي، حيث كان من بين أهداف القرار ١٩٣/٥١ الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين جعل تقرير المجلس أكثر اتساماً بالطابع التحليلي. وبذلك جاء التقرير منسجماً مع هذا القرار بأن يشمل مقدمة تحليلية.

لقد مضت عشرة أشهر ونيف على انضمام سورية إلى مجلس الأمن إثر انتخابها بأغلبية ساحقة من قبل الدول

بالنظر إلى غياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، الأنسة كلارك (بربادوس).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البندان ١١ و ٤٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/57/2 و A/57/2/Corr.1)

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): يبدو أنني غير محظوظ بأن أكون المتحدث الأول في الصباح، لأنني سأتحدث لنفسي وبعض الأخوة الزملاء الذين سيستمعون، وهم قلة بالنسبة للجمعية العامة.

يود وفد بلادي أن يتوجه بالشكر إلى السفير مارتين بلنغا - إبتوتو، رئيس مجلس الأمن للشهر الحالي، على تقديمه لتقرير مجلس الأمن المعروض أمام الجمعية العامة. كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى موظفي الأمانة العامة على الجهد الكبير الذي قاموا به في إعداد هذا التقرير.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154 A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الشرق الأوسط، أو في أفريقيا وآسيا وأوروبا، أو إزاء مواضيع محددة مثل محاربة الإرهاب الدولي وتعزيز دور مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة له على مختلف المستويات. وعُقدت كذلك جلسة ختامية لتقويم أعمال المجلس خلال ذلك الشهر، انسجاماً مع مبدأ الشفافية في عمل المجلس.

لقد كان من أول الآراء التي طرحتها سورية واستجاب لها المجلس في شهر كانون الثاني/يناير الماضي عقد إحاطة شهرية منتظمة تتعلق بالشرق الأوسط. وقد ثبت عملياً أن هذه الإحاطات، التي تحدث في إحداها وترأسها السيد فاروق الشرع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، وفي عدد آخر منها السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، وكبار المسؤولين في الأمم المتحدة، حول التطورات في الشرق الأوسط، إنما كانت خطوة متقدمة على طريق تعامل المجلس مع واحدة من أكثر مناطق التوتر في العالم. كما وضعت مجلس الأمن والدول الأعضاء فيه أمام مسؤولياتهم للعمل نحو ضرورة وضع حد للاحتلال والممارسات الإسرائيلية، وبغية إيجاد حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط يقوم على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرجعية مؤتمر مدريد، والمبادرة العربية التي أقرتها قمة بيروت في شهر آذار/مارس الماضي.

لقد بذل مجلس الأمن طيلة الفترة قيد النظر جهوداً مكثفة لمعالجة المشاكل الدقيقة في القارة الأفريقية بغية تسوية النزاعات في مناطق الصراعات المحتدمة هناك. وفي هذا المجال، لا بد من الإشارة إلى العديد من الجلسات المفتوحة التي عقدها المجلس بمشاركة الدول المعنية مباشرة ودول القارة الأفريقية بشكل خاص ودول العالم المهتمة بشكل عام لاستعادة السلم والأمن في هذه القارة التي هي في أمس الحاجة إلى تضافر جهود المجتمع الدولي ودعمه اللامحدود بغية

الأعضاء في الجمعية العامة. وهنا، نتوجه بجزيل الشكر مرة أخرى للدول التي دعمت سورية. وقد حملت سورية معها إلى مجلس الأمن الكثير من القضايا والمهموم التي كان ممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد عبّروا عن اهتمامهم بها، بما في ذلك مسألة تطوير آليات عمل المجلس في مختلف المجالات المطروحة أمامه. وها نحن نرى اليوم مضمونا وشكلاً جديدين لتقرير المجلس بفضل تعاون الدول الأعضاء جميعها في المجلس. فمن زاوية المضمون، هنالك مقدمة للتقرير تتضمن تحليلاً موجزاً للعمل السياسي الذي قام به المجلس وهو التغيير الذي طالب به أعضاء الأمم المتحدة منذ عدة سنوات. أما من زاوية الشكل، فقد تم عملياً اختصار حجم التقرير وعدد صفحاته ليصبح أكثر فائدة وقابلية للاستفادة منه وأقل تكلفة. ونود أن نعبر عن تقديرنا هنا بشكل خاص للجهود التي بذلها السفير محبوباني، سفير سنغافورة، وبعثة سنغافورة للمتابعة الحثيثة طيلة الفترة الماضية، وإيصال الجهود إلى النتيجة التي توخيناها جميعاً. ومع ذلك، فإننا نعتقد أنه ما زال أمام المجلس الكثير من العمل لجعل تقريره المطروح أمامكم انعكاساً حقيقياً لأعمال المجلس سواء في بعدها الإيجابي أو في المجالات التي لم يستطع فيها المجلس تحقيق المطلوب منه.

لقد حقق المجلس تقدماً ملحوظاً جعل من عمله أكثر شفافية. كما تمت مشاركة أكبر من جانب الدول غير الأعضاء في المجلس، حيث أتاحت لها فرصة التعبير عن آرائها إزاء القضايا السياسية المطروحة، ورؤيتها المتعلقة بإيجاد حلول لهذه القضايا. كما عقد المجلس جلسات ختامية تم فيها تقييم عمله بشكل صريح من قبل الدول الأعضاء وغير الأعضاء فيه.

وخلال رئاسة سورية للمجلس في شهر حزيران/يونيه عقد المجلس عدداً كبيراً من الاجتماعات، ناقش فيها قضايا تتعلق بمختلف أنحاء العالم سواء كان ذلك في منطقة

الدولي إليه. وبعبارة أخرى، ستؤثر هذه المسألة على رصيد المجلس. والجميع يعرف أن إسرائيل، مثلاً، رفضت وتجاهلت تنفيذ قرارات لو أصر المجلس على تنفيذها طيلة عشرات السنوات الماضية لكانت منطقة الشرق الأوسط تنعم الآن بالأمن والسلام. وهناك ٢٩ قراراً اتخذت في المجلس ولم يتم تنفيذها.

ويقودنا موضوع تنفيذ قرارات مجلس الأمن إلى إصرار البعض على تنفيذ قرارات دون قرارات أخرى. وفي هذا المجال نؤكد أن التعامل مع جميع مواقف وقرارات المجلس يجب أن يكون على قدم المساواة ودون ازدواجية في المعايير، وباحترام كامل لمواد الميثاق التي تؤكد على إلزامية تنفيذ جميع قرارات المجلس وعلى كافة الدول بلا استثناء. كما نشير في هذا الجانب إلى أهمية الدور الذي تقوم به الدول العشر المنتخبة في المجلس وأهمية تعزيز ذلك الدور، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار طرح تلك الدول الكثير من الآراء والأفكار المتعلقة بتحديث آليات عمل المجلس وجعله أكثر شفافية واستجابة للتحديات السياسية والأمنية التي يواجهها عالمنا اليوم.

سيناقش مجلس الأمن في منتصف هذا الأسبوع، أي اعتباراً من الغد، المسألة العراقية التي أخذت أبعاداً واهتمامات دولية متزايدة. وفي هذا المجال استمعنا إلى عدد من البيانات التي أشارت إلى أنه على الرغم من حساسية هذه المسألة فإن المجلس لم يناقشها حتى الآن كما يتوقع المجتمع الدولي، وفي جلسات مفتوحة. كما أن الفرصة لم تتح للدول المنتخبة كي تبدي آراءها ومواقفها حتى الآن في مشاريع قرارات تداولتها أجهزة الإعلام العالمية منذ أيام عديدة وكانت تلك الأجهزة المرجع الرئيسي للدول العشر كما هي للدول الأعضاء في الجمعية العامة.

تحقيق التنمية فيها والقضاء على أسباب اندلاع الصراعات هناك.

وقد بذلت سورية كل جهد ممكن في مداوات المجلس وعند اعتماده لقراراته لعكس آراء الدول المعنية في هذه الصراعات والتوصل إلى مواقف تخدم تحقيق السلام وإنهاء الحروب. ونشير في هذا المجال إلى أن البعثات التي أرسلها مجلس الأمن إلى مناطق الصراع كانت بالغة الأهمية لأنها أتاحت الفرصة للاستفادة من التعرف على حقيقة الوضع القائم ميدانياً هناك. وعلى سبيل المثال، ذهبت بعثة إلى إثيوبيا وإريتريا، كما ذهبت بعثة أخرى إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة ثالثة إلى منطقة حوض نهر مانو، وقريةا ستذهب بعثات أخرى إلى البوسنة والهرسك، وإلى كوسوفو وإلى بلغراد.

وناقش مجلس الأمن طيلة الفترة الماضية العديد من المسائل الموضوعية سواء كان ذلك في مجال عمليات حفظ السلام، أو المرأة والطفل في الصراعات المسلحة، وموضوع الإرهاب. وقد حقق المجلس نجاحات في معالجة العديد من هذه القضايا، وأحرز تقدماً لا يمكن التغاضي عنه، وإن كنا نسعى جاهدين لتطوير عمل المجلس في هذا الاتجاه.

ومع كل هذا، فإننا نشير إلى أن المجلس لم يتمكن خلال هذه الفترة وما سبقها من متابعة تنفيذ القرارات التي يتخذها، مما شجع أطرافاً معينة وخاصة في مناطق الصراع في القارة الأفريقية وفي الشرق الأوسط على عدم التجاوب مع قرارات المجلس وتجاهلها مما أطل عمر الصراعات والأزمات. ويصبح الموضوع أكثر حساسية عندما يتعلق الأمر بقرارات يتخذها مجلس الأمن حفاظاً على الأمن والسلم الدوليين بموجب الميثاق، دون أن يتمكن من الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. ونعتقد أن عدم متابعة تنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس سيكون له أثر على دوره ونظرة المجتمع

وستحظى كافة الآراء والمقترحات التي طرحتها الوفود في هذه المناقشة الهامة باحترام وتقدير وفد سورية. وسنقوم، بصفتنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن، ببذل كل جهد من أجل تعزيز ما تم خلال الفترة الماضية من إنجازات، وسندي كل التعاون مع باقي أعضاء المجلس كي يكون مجلس الأمن قادرا بحق على النهوض بمسؤولياته في حماية الأمن والسلم الدوليين وفق ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): والآن أعطي ممثل العراق الكلمة.

السيد الدوري (العراق): لقد عملت الأسرة الدولية طيلة ٥٨ عاما حتى اليوم على تعزيز الأمم المتحدة وجعلها أكثر صلة بالعصر وأكثر اتساقا مع الحقائق الراهنة. وفي هذا السياق يصبح إصلاح المنظمة برنامجا حيويا في أهميته، ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية لعملية الإصلاح في تحديث أحد الأجهزة الرئيسية للمنظمة، وهو مجلس الأمن.

لقد تغير عالمنا كثيرا وخاصة خلال السنوات العشر الماضية. لذلك من السذاجة الاعتقاد أن المجلس الذي أنشئ عام ١٩٤٥ كانعكاس للمصالح السياسية والاقتصادية والديمقراطية للدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، يظل في تكوينه وممارساته الحالية ملائما للأوضاع الراهنة. نحن نشك في ذلك.

لقد أدخلتنا التهديدات الجديدة للسلم والأمن الدوليين، مثل الإرهاب والتهديد باحتلال الدول وتغيير الأنظمة، أقول أدخلتنا إلى عصر جديد يتطلب أن تكون صناعة القرار مسؤولية جماعية بدلا من الترويج لمصلحة قوة عظمى وحيدة. إن المجلس بحاجة حقا إلى قيادة فعلية تستند إلى الموضوعية وروح الجماعة ووحدة المقصد للمساهمة في وجود عالم يسوده السلام والوثام والمساواة والاحترام.

وفي هذا المجال لا بد من التأكيد على ضرورة التعامل مع هذه المسألة في إطار القانون الدولي وحلها سلميا، خاصة وأن العراق أكد في أكثر من مناسبة وفي أكثر من وثيقة رسمية على استعداده لتنفيذ القرارات ذات الصلة وفتح المجال أمام مفتشي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتنفيذ المهام الموكلة إليهم دون قيود أو شروط. ونعتقد أن قرع طبول الحرب ومنطق الوعيد والتهديد لا ينسجم على الإطلاق مع ميثاق الأمم المتحدة، ولا يخدم التوصل إلى حل يلبس تطلعات المجتمع الدولي الذي ينشد العدل والسلام. ونحن في ذات الوقت، نطالب العراق مرارا وتكرارا بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الخاصة بالمسألة العراقية.

لقد أبدينا آراءنا وملاحظتنا المتعلقة بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته أمام الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وكنا قد أدلينا في حينه ببيانات متعددة، وساهم وفدنا في هذا الفريق مساهمة فعالة. ويعتقد وفد سورية أن هذا الفريق ما زال منبرا صالحا للتداول بشأن أفضل السبل التي تؤدي إلى توافق في الآراء حول هاتين القضيتين الحساسيتين. وفي الوقت الذي حقق فيه الفريق العامل تقدما يمكن الإشادة به في مجال تحسين إجراءات عمل المجلس فإنه للأسف لم يتمكن حتى الآن من تحقيق أي تقدم ملحوظ في المجالات الأخرى بسبب صعوبات تأتي من داخل المجلس. وسيبذل وفد سورية الذي شارك بفعالية في كافة الاجتماعات السابقة كل جهد ممكن بغية تحقيق التقدم المنشود في ضوء المواقف التي اعتمدها المجموعة العربية ودول حركة عدم الانحياز في هذا المجال. وسنواصل العمل للبناء على ما تم من خطوات إيجابية ومشاريع وأفكار قدمت إلى الفريق العامل ونوقشت فيه بكل اهتمام، وبما يحقق ديمقراطية المجلس بصورة أفضل سواء من حيث توسيع العضوية أو من حيث تحقيق الشفافية في أساليب عمله.

له العراق من انتهاكات لسيادته واستقلاله وأمنه كعضو مؤسس في هذه المنظمة الدولية والتي أكد المجلس على احترامها في جميع القرارات التي اعتمدها منذ عام ١٩٩٠ وحتى اليوم.

لقد أوفى العراق بجميع الالتزامات المترتبة عليه بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بالرغم من الوصف الذي أعطيناه لها، وبشكل خاص ما يتعلق بتزع السلاح. إلا أن الإدارة الأمريكية واصلت حملتها العدوانية ضد العراق واتهامها له بأنه يمتلك ويطور أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية، ويهدد السلم والأمن الدوليين، من خلال سلسلة من الأكاذيب تبادل الأدوار فيها كبار المسؤولين الأمريكيين، وصدرت تصريحات عديدة من كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية، وفي مقدمتهم الرئيس الأمريكي بوش، لاحتلال العراق بذريعة أنه يشكل تهديداً لأمن الولايات المتحدة ومصالحها وكذلك الأمن والسلم الدوليين.

على أية حال وفي ضوء رغبة حكومتي الصادقة لإتمام ما تبقى من تنفيذ لقرارات مجلس الأمن، واستجابة لدعوات الأمين العام للأمم المتحدة والدول العربية الشقيقة والدول الصديقة، ومنها دول منظمة المؤتمر الإسلامي وعدم الانحياز، وافقت حكومة العراق على عودة المفتشين من دون شروط. وقد لقي ذلك ترحيباً واسعاً من الأمين العام للأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن والاجتمع الدولي. وعندما أدركت الولايات المتحدة أن من شأن ذلك أن يفوت الفرصة عليها لغزو العراق واحتلاله اختل صوابها فمنعت المفتشين من العودة إلى العراق وراحت تتحدث عن مشروع قرار حرب جديد من المتعذر تطبيقه بغية تمهيد الطريق لشن عدوانها المرتقب على العراق.

إن التقرير قيد النظر بقدر ما يعكس حقائق موضوعية يؤشر أخطاراً قائمة. فالمجلس لم يستجب لأصوات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المناهضة بإصلاحه وتحديث عمله لكي يتسم بمزيد من التمثيل والمشاركة والديمقراطية والكفاءة والمشاركة الواسعة في عمله. ومن الواضح أن ما ينقصنا ليس تقديم المقترحات، لأنها مهمة ليست مستحيلة، وإنما المهم هو الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق ذلك.

لقد خصص مجلس الأمن طيلة ١٢ عاماً الكثير من وقته لمناقشة الحالة في بلدي، العراق، والتي لم تكن مطلقاً على وفق ميثاق الأمم المتحدة أو ما يمت بصلة للسلم والأمن الدوليين، وإنما كان وما زال على وفق رغبة ومصالح دولتين فقط تهيمنان، مع الأسف، على مجلس الأمن، وأكرر، تهيمنان من دون اعتبار للجوانب الإنسانية والقانونية التي جاء بها الميثاق وقواعد القانون الدولي الثابتة.

وبالرغم من أن القرارات التي أصدرها المجلس بحق بلدي، وهي قرارات بمحفة أنكرت حقوق العراق وحقوق شعب العراق الثابتة، بموجب الميثاق، فقد نفذ العراق هذه القرارات، وبقي مجلس الأمن متشدداً في موقفه. واستمر بمناقشة قضية العراق خلف أبواب مغلقة ليس فقط في جلسات سرية أو مناقشات غير رسمية هنا في الأمم المتحدة، وإنما تمت وما زالت تتم حتى هذه اللحظة في عواصم دول الأعضاء الدائمين مع تغييب تام للعراق ولكن ليس فقط للعراق وإنما تغييب للأعضاء غير الدائمين في المجلس عن أي نقاش يتعلق به.

لقد تحول مجلس الأمن إلى محكمة خاصة بالعراق تعمل بصورة سرية والمجلس هو الشاهد والحكم في آن واحد. هذا هو الأمن الحالي الذي نعمل في ظله. ولم يقف المجلس عند هذه الحدود بل تجاهل كل ما يتعرض

إن بلدي يضع آمالا كبيرة على الحكمة الجماعية لأعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي في تعاملهم مع هذا الموضوع الخطير ومسؤولية وشجاعة لمنع الولايات المتحدة وبريطانيا من ارتكاب عدوان جديد ضد العراق يهدد سيادته ووحدته الإقليمية.

إن المسار المأساوي للعلاقة بين العراق ومجلس الأمن خلال السنوات الـ ١٢ الماضية، حددته، كما أشرت، دولتان فقط دائمتا العضوية في المجلس - إن لم تكن دولة واحدة فالأخرى تابعة. وهذا أضعف كثيرا من مصداقية مجلس الأمن في المحافظة على السلم ومنع نشوب الصراعات المسلحة. إن المجلس اليوم يتصرف بناء على رغبة الأطراف التي تهيمن على عملية صنع القرار فيه، وليس نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهذا شيء خطير جدا. إننا نأخذ على المجلس انتقائيته التي لم تكن فقط واضحة في العلاقة مع العراق، وإنما في النموذج الصارخ الثاني، في العلاقة مع القضية الفلسطينية أيضا من خلال مواقف المجلس التي اتسمت بعدم الاكتراث بالمذابح التي ترتكبها يوميا قوات الاحتلال الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني، وكذلك في موقفه من الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وخاصة حقه في تقرير مصيره.

إن مجلس الأمن لم يكثر قط للحالة المأساوية التي يعيشها شعب العراق جراء استمرار فرض الحصار الاقتصادي الجائر الذي أدى إلى وفاة أكثر من - وأرجو من المجتمع الدولي أن ينتبه إلى هذا الرقم - ١,٧ مليون مواطن عراقي توفوا، ومعظمهم من الفئات الضعيفة، كالأطفال والنساء والشيوخ لا لسبب إلا لنقص الدواء والغذاء. ولقد أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على تحسين حالة الشعب العراقي، وطالبت بإصدار قرار، وفعلا صدر هذا القرار ١٤٠٩ (٢٠٠١) مؤجرا، والهدف منه، كما أشرت، التخفيف من معاناة السكان المدنيين كما زعمت الولايات

كما اعتمد مجلسا الشيوخ والنواب الأمريكيين قبل أيام قليلة قرارا بخول الرئيس بوش باستخدام القوة المسلحة ضد العراق، الدولة المستقلة العضو في الأمم المتحدة، دون الرجوع إلى الأمم المتحدة. وعلى أثر ذلك بدأت الحشود العسكرية في المنطقة وخارجها كما تبلور الموضوع بصورة أكبر عندما بدأت الإدارة الأمريكية تتحدث بصورة علنية وبكل صلف عن عدوان عسكري لا بل ذهبت أبعد من ذلك، فلقد تحدثت قبل يومين عن تسمية وتعيين حاكم عسكري أمريكي للعراق. ألا يشكل ذلك انتهاكا فاضحا لميثاق الأمم المتحدة ومنظومة العلاقات الدولية التي تشكلت على مدى أكثر من خمسين عاما؟ ألا يعتبر هذا الإجراء الأمريكي تهديدا للسلم والأمن الدوليين وانتهاكا صارخا للالتزامات دولة تشغل منصب عضو دائم في مجلس الأمن مسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين؟ ألا يعد ذلك تقويضا للأسس التي تقوم عليها العلاقات الدولية التي جاء بها ميثاق الأمم المتحدة؟ ألا يعد ذلك استحوادا على الشرعية الدولية؟ أترك الإجابة على هذه الأسئلة للمجتمع الدولي.

إن الطابع الخطير للإجراءات التي شرعت بها الإدارة الأمريكية لاحتلال العراق تستلزم من مجلس الأمن اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تضمن احترام سيادة واستقلال العراق وسلامته الإقليمية. وإذا ما أغفل مجلس الأمن هذه التهديدات فإن دولا عديدة أخرى ستكون هدفا للاحتلال ولتغيير أنظمتها. وفي ذلك خروج على القيمة القانونية للتدابير والتفويض الممنوح لمجلس الأمن من الدول الأعضاء للعمل نيابة عن المجتمع الدولي في حفظ السلم والأمن بموجب الفقرة ١ من المادة الرابعة والعشرين من الميثاق.

لقد أرادت الولايات المتحدة وبريطانيا في علاقتهما مع العراق من خلال مجلس الأمن أن تكون نموذجا وسابقة لإرهاب الدول، وذلك من خلال إجراءات تنتهك ميثاق الأمم المتحدة في الصميم.

الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت التي تتمركز في المنطقة متزوعة السلاح بين البلدين والتي من ولايتها تسجيل أية خروقات لمنطقة نزع السلاح، لم تبلغ مجلس الأمن بالخروقات التي ترتكبها الطائرات الأمريكية والبريطانية لهذه المنطقة رغم اعترافها بذلك. نقول نعم هناك طائرات، ولكننا لا نعرف مصدرها أو هويتها. والطائرات تطير يوميا وعلى مدار الساعة فوق تلك المنطقة وتتجاوزها إلى بقية الأراضي العراقية. إن هذه الخروقات تشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن وعدوانا سافرا على بلد عضو في الأمم المتحدة وعلى سيادته وحرمة أراضيه وعلى عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

أما في موضوع الجزاءات - موضوع العصر وسمة العصر - فبالرغم من فناعتنا بعدم شرعيتها عموما وعدم قانونيتها، فإن وفد بلادي يأسف لموقف مجلس الأمن بعدم قيامه، على الأقل، بتقييم دوري للأثار الضارة لهذا الإجراء القاسي واللاإنساني - أي العقوبات الاقتصادية - على السكان المدنيين وبعدم تحديد سقف زمني للجزاءات والعقوبات وكذلك عدم السماح بتفعيل المادة الخمسين من الميثاق، وكذلك بعدم ردع بعض الدول التي تتخذ إجراءات أحادية لمعاقبة الدول التي قد لا تتفق معها في مواقفها أو التي لا تنصاع لأوامرها، ومن الأمثلة على ذلك السودان وليبيا وإيران وغيرها.

أما بشأن لجنة ٦٦١ الشهيرة، لا بل الشهيرة جدا، فإننا نشير إلى أنها ما زالت تعمل بسرية تامة وبعيدا عن أية مشاركة للعراق في أعمالها، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع العلم بأنها لا تتعامل مع أي شيء آخر غير احتياجات العراق الأساسية وعيشة الشعب العراقي وغذائه ودوائه. إنها تتخذ قراراتها بعيد عن ذلك وفقا أو طبقا لحسابات ومصالح سياسية لبعض الدول المعروفة لديكم جميعا. فأية عدالة وأية شفافية وأية مصداقية لعمل هذه

المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللتان قدمتا المشروع في حينه. لقد انطوى هذا القرار على إجراءات تضع المزيد من العراقيل في طريقة تنفيذ العقود الخاصة بشراء الدواء والغذاء. ونود الإشارة هنا إلى أنه بموجب الآليات الجديدة لتنفيذ العقود أصبحت المواد الغذائية والطبية كالرز والطحين والأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة وأمراض القلب تعرض كلها على خبراء لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش - أي خبراء نزع السلاح - الطحين والدواء يعرض على خبراء نزع السلاح للمصادقة عليه حتى يتمكن العراق من الحصول عليه، ليس فقط خبراء نزع السلاح، وإنما يعرض كذلك على اللجنة الدولية للطاقة الذرية. لا ندري ماذا يوجد في الطحين، ولا ندري ماذا يوجد في الغذاء حتى يعرض على هاتين اللجنتين. وتعرض عليهما كذلك جميع احتياجات العراقيين المدنية من مكائن ومعدات خاصة بعملية التنمية الاقتصادية وتحديث المجتمع.

لقد أهمل مجلس الأمن العديد من القضايا التي عرضتها حكومة بلدي أمامه في إطار مسؤوليته وفي إطار القرارات التي أصدرها وخارجها. ولم يتم هذا المجلس بالنظر فيها بالرغم من كونها تقع في صميم واجباته بمقتضى الميثاق. ومن ذلك ما يسمى بمناطق حظر الطيران غير الشرعية وغير القانونية من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا ومن دون وجود قرار من المجلس يحول ذلك، وبشكل مناقض تماما لشروط وقف إطلاق النار التي نص عليها القرار سيئ الصيت ٦٨٧ (١٩٩١). هذا فضلا عن استمرار القصف الجوي من الطائرات الأمريكية والبريطانية لمناطق حظر الطيران وغيرها، واستمرار انتهاك المجال الجوي العراقي بصورة يومية. إذن يجري يوميا انتهاك وقتل وتدمير وقصف بالقنابل على مرأى ومسمع مجلس الأمن ولا أحد يتحرك إزاء ذلك.

إن الأمر لم يعد يقتصر اليوم على مجلس الأمن فقط، بل امتد ليشمل حتى المؤسسات الفرعية التابعة له. فبعثة

ثانيا، لقد تم تماما تهميش دور الدول غير الدائمة العضوية في المجلس، ولم يعد لها إلا دور شكلي. لذلك ينبغي إعادة الاعتبار لها وتفعيل دورها، باعتبارها تمثل معظم أقاليم وشعوب العالم، سواء في المشاركة الفعلية في جميع مناقشات المجلس أو في اتخاذ القرارات.

ثالثا، ضرورة اعتماد قواعد إجراءات تضمن الشفافية والعدالة وتحفظ للدول حقوقها.

رابعا، توسيع عضوية مجلس الأمن، وبما يؤمن تمثيلا ديمقراطيا للمجتمع الدولي.

خامسا، امتناع المجلس، باعتباره جهازا سياسيا تنفيذيا، عن اتخاذ قرارات ذات طبيعة تشريعية. نحن نعتقد بأن هذا من اختصاص الجمعية العامة، وليس مجلس الأمن.

سادسا، إناطة تفسير مواد الميثاق وقرارات مجلس الأمن بمحكمة العدل الدولية، وأن تشمل ولاية المحكمة الدولية الرقابة على قرارات المجلس.

سابعاً، التأكيد على المسؤولية الدولية الجماعية للمجلس كمؤسسة تابعة للأمم المتحدة ومنع استخدام المجلس كأداة لتنفيذ السياسة الخاصة لدولة معينة.

ثامنا، ضرورة إطلاع جميع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن على مداوات المجلس التي تتعلق بقرارات تمس السلم والأمن، وجعل مناقشات المجلس مفتوحة أمام الجميع، بدون استثناء، تطبيقاً لمبدأ الشفافية.

تاسعا، امتناع الدول الأعضاء في المجلس عن التصويت بشأن المنازعات التي تكون طرفاً فيها.

عاشرا، اعتماد إجراءات الفصل السادس من الميثاق في فض المنازعات الدولية، والأخذ بالدبلوماسية الوقائية ما أمكن، والاستفادة من جميع الوسائل السلمية لحل المنازعات بين الدول.

اللجنة؟ إننا ما زلنا بانتظار موافقتها على القوائم التي أعدها مكتب برنامج العراق بالتشاور مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي أصبحت تسمى بالقوائم الزرقاء - وأقسم بأننا لم نعد نعرف، كانت سابقا تسمى بالقوائم الخضراء، وربما ستسمى قوائم حمراء مستقبلا - والتي تأخرت فترة طويلة جدا بسبب معارضة المندوبين الأمريكي والبريطاني لها. هذا إلى جانب الدور الذي يقوم به هذان المندوبان تجاه مختلف جوانب مذكرة التفاهم الخاصة بالنفط مقابل الغذاء، ومن ذلك تعليق العقود وتسعير النفط العراقي بأثر رجعي، مما أدى إلى عدم شراء النفط العراقي وانخفاض معدلات التصدير، وبالتالي انخفاض الإيرادات المالية للبرنامج، مما ترك أكثر من ١ ٢٤٠ عقدا بدون تمويل لحد الآن.

إن موضوع السلم والأمن، الذي هو من صلب اختصاص المجلس، لم ينل الاهتمام المطلوب من المجلس طبقا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. لهذا نقول، ومن على هذا المنبر، وبكل أمانة، إن المجلس فشل فشلا ذريعا في ذلك. ولا أريد هنا فقط الإشارة إلى قضية فلسطين، فقد استطاعت دولة واحدة في المجلس أن تجعل من قضية فلسطين قضية مستحيلة الحل، حتى في جانبها الإنساني المتعلق بشعب فلسطين وتحرير أرضه واستعادة حقوقه. فإذا كان المجلس لا يستطيع حتى تقديم الحماية الإنسانية للشعب الفلسطيني، فكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يثق به لإيجاد حل سياسي للقضية الفلسطينية برمتها، طبقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة؟

لا بد من كلمة في إصلاح مجلس الأمن وتحديد موقف بلدي من ذلك، حيث يمكن أن أوجز هذا الموقف في النقاط التالية: أولا، تقييد استخدام حق النقض تمهيدا لإلغائه لكونه يتعارض مع مبدأ المساواة بين الدول الذي ضمنه الميثاق.

ورغم اتفاق الدول الأعضاء على مبدأ إجراء التغيير والإصلاح، ما زال الفريق العامل، رغم مضي تسع سنوات على مناقشاته، لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق حول ماهية التغيير المطلوب فيما يتعلق بالعدد المطلوب زيادته والإجراءات والأساليب المطلوب اتباعها من قبل المجلس في أدائه لمهامه. بل إن من المؤسف أن نقول إن المناقشات في السنوات الأخيرة يغلب عليها التكرار. وأصبحنا كالذي يدور في حلقة مفرغة، الأمر الذي يعزز مسألة النظر في إمكانية تعليق أعمال الفريق لمدة معينة يتم الاتفاق بشأنها إلى أن تكون الأوضاع والظروف الدولية مهيأة لإحداث تغيير في هذا الجهاز الهام.

ومع ذلك، فإننا لا يمكننا أن نتجاهل حدوث تقدم في مناقشات الفريق، خصوصا حول أساليب وإجراءات عمل مجلس الأمن. حيث أصبح هناك توافق شبه عام على كثير من الإجراءات والمقترحات المطلوب إدخالها في لائحة الإجراءات والعمل بها من قبل مجلس الأمن. بل إن هناك إجراءات وأساليب بادر مجلس الأمن ذاته في العمل بها وتطبيقها. ولعل تحسين شكل تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة، الذي يناقش اليوم، يعتبر من التطورات الملحوظة التي يمكن البناء عليها لإدخال مزيد من التحسينات في المستقبل.

وفي هذا السياق، يود وفد بلادي استرعاء الانتباه إلى ما ورد في الصفحة ٨ من التقرير عندما تم وضع تطورات تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن تحت عنوان "العراق"، في حين أن العنوان الدقيق هو اسم البند ذاته المدرج على جدول أعمال مجلس الأمن، أي "الحالة بين العراق والكويت".

لقد عبرت الكويت في مناسبات عديدة سابقة عن موقفها من توسعة عضوية مجلس الأمن وتحسين أساليب

في الختام، لا يفوتني أن أتقدم بالتهنئة لمثلي باكستان وألمانيا وإسبانيا وشيلي وأنغولا على انتخاب دولهم كأعضاء غير دائمين في مجلس الأمن اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير العام المقبل. ويتمنى وفد بلادي لهذه الدول كل نجاح في الاضطلاع بمسؤولياتها الهامة.

السيد العتيبي (الكويت): إن البندين اللذين تناقشهما الجمعية العامة يعتبران من أهم البنود المدرجة على جدول أعمالها، وهما بند مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل الأخرى ذات الصلة، وبند تقرير مجلس الأمن.

وتمثل التقارير المطروحة في إطار هذين البندين نتائج اجتماعات ومناقشات مطولة عقدها الفريق العامل المفتوح باب العضوية طوال الدورة الماضية. كما يتضح من التقرير السنوي لمجلس الأمن أن هناك جهدا واضحا لتحسين التقرير شكلا ومضمونا. وأود في هذا الصدد أن أعرب عن تقديرنا وإعجابنا بالجهود الكبيرة التي بذلها كل من الرئيس السابق للفريق العامل السيد هان سونغ - سو، رئيس الجمعية العامة للدورة الماضية، ونائبه، وإدارتهم المتميزة لمناقشات الفريق العامل.

ولقد أبرزت مناقشات الفريق العامل خلال السنوات الماضية الحاجة الماسة لإعادة هيكلة جهاز مجلس الأمن وإضفاء مزيد من الشفافية على أساليب وإجراءات عمله. فجميع أوراق العمل التي تم تقديمها من قبل العديد من الدول والمنظمات والمجموعات الإقليمية المختلفة إلى اجتماعات الفريق العامل، إضافة إلى مكتب رئاسة الفريق، اتفقت على أهمية إجراء إصلاحات على جهاز مجلس الأمن من أجل تفعيل وتعزيز دوره في حفظ الأمن والسلم الدوليين وجعله أكثر قدرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

عمله والإجراءات التي يتفق عليها في الفريق العامل والعمل بها دون انتظار حصول اتفاق في المسائل الأخرى مثل حجم وتكوين المجلس وعملية صنع القرار.

خامساً، تؤيد الكويت المحافظة على آلية انتخاب الدول غير الدائمة لعضوية مجلس الأمن وفقاً لما ورد في الفقرة ٢ من المادة الثالثة والعشرين من ميثاق الأمم المتحدة، لأن في ذلك إتاحة فرصة أكبر للدول الصغيرة التي ننتمي إليها في الوصول إلى عضوية مجلس الأمن والمساهمة في أعماله.

سادساً، في ما يختص بحق النقض، وإدراكاً منا لصعوبة وحساسية هذه المسألة، فقد لاحظنا بأن مناقشات الفريق العامل دلت على وجود اتفاق شبه عام على أهمية وضع حدود وضوابط على نطاق استخدام هذا الحق. فهناك العديد من المقترحات الهامة التي تستحق البحث والدراسة في هذا المجال. ونأمل أن يتم التوصل إلى صيغة توافقية ترضي جميع الأطراف وتضمن أداء المجلس لمهامه دون أية معوقات.

في الختام، نأمل أن تثمر مناقشات الفريق العامل عن التوصل إلى توافق في الآراء يضمن تعزيز دور مجلس الأمن في صيانة السلم والأمن الدوليين، ويجعله قادراً على مواجهة تحديات القرن القادم. وسيستمر وفد بلادي بالمشاركة بفعالية في المناقشات المقبلة للفريق العامل لتحقيق هذه الغاية.

السيد كيرن (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بالتعبير عن أعمق تعازي حكومتي لحكومة إندونيسيا ولأسر المنكوبين. بمناسبة الخسارة المأسوية لأرواح أبرياء في عمل العنف البربري الذي حدث يوم السبت الماضي في جزيرة بالي. ولا تزال تشعر بالصدمة العميقة من هذا الهجوم البربري، والذي يستحق أقوى إدانتنا.

وأود أن أبدأ بشكر مجلس الأمن، والأمانة العامة والسفير محبوباني، سفير سنغافورة، ووفده على جهدهم

عمله سواء بشكل منفرد أو من خلال المجموعات التي تنتمي إليها. ولعل مناقشة الجمعية العامة اليوم لهذه المسألة تعد مناسبة أخرى مواتية لتأكيد موقفنا مرة أخرى والذي ينطلق من الثوابت الرئيسية التالية.

أولاً، تؤيد الكويت زيادة العضوية في مجلس الأمن على ألا تكون هذه الزيادة كبيرة، حفاظاً على فعالية المجلس وكفاءته في عملية صنع القرار للتصدي للتراعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

ثانياً، أن نتسجم وتتفق الزيادة في عضوية مجلس الأمن مع مبدأي المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء ومبدأ التوزيع الجغرافي العادل، حتى يعكس تكوينه الجديد الطابع العالمي للأمم المتحدة.

ثالثاً، في حالة الاتفاق على الزيادة في المقاعد الدائمة في مجلس الأمن فإننا نؤيد أن تكون هذه الزيادة محدودة وأن تشغل هذه المقاعد الدول التي أثبتت في علاقتها مع الأمم المتحدة قدرتها بالاضطلاع بالمسؤوليات الرئيسية في المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وقدرتها على تحقيق أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن يتم انتخاب هذه الدول من قبل أعضاء الجمعية العامة وفقاً للمعايير والإجراءات التي يتم الاتفاق حولها.

رابعاً، فيما يختص بإصلاح وتحسين إجراءات عمل مجلس الأمن وتطوير علاقته مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وعلى وجه الخصوص الجمعية العامة، فإننا نؤيد جميع المقترحات الهادفة التي من شأنها إضفاء مزيد من الشفافية والوضوح على عمل المجلس وسهولة تدفق المعلومات ووصولها من وإلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذا السياق أيضاً، نؤكد على أهمية تقنين الإجراءات المتخذة من قبل مجلس الأمن لتحسين أساليب

وفي هذا السياق، نود الاعتراف بأهمية عمل المجلس فيما يتعلق بمسألة أفغانستان، حيث تقوم الحاجة إلى تركيز اهتمامنا وانشغالنا المستمر، خاصة في توطيد أركان السلام وفي إعادة التأهيل خلال فترة ما بعد الصراع للمجتمع الأفغاني بأكمله.

والمنطقة التي تمثل اهتماما خاصا بالنسبة لبلادي هي جنوب شرقي أوروبا. فقد أحرز تقدم أكبر في السنوات الأخيرة ويسرنا ملاحظة أن عمل مجلس الأمن المكرس لمشاكل هذه المنطقة يتناقض باستمرار. وهذا أمر جيد للمنطقة وللأمم المتحدة بأسرها. ومما لا شك فيه أن نتائج ملموسة أُنجزت في جنوب شرقي أوروبا، بفضل اشتراك الأمم المتحدة أيضا، والنتائج التي تحققت تعزز منظور ومسؤولية بلدان المنطقة، وذلك يجعل الجهود الكلية من أجل إعادة الاستقرار أكثر استدامة. وهذا تطور إيجابي في المنطقة، وهو يعكس بشكل صحيح في تقليص وجود الأمم المتحدة. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى الوجود الدولي في جنوب شرق أوروبا. وهذا ينسحب على البوسنة والهرسك حيث سيحل محله الاتحاد الأوروبي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وعلى كوسوفو حيث لا تزال الحاجة قائمة إلى وجود الأمم المتحدة. غير أننا سعداء لملاحظة أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا أوشكت على إتمام ولايتها، مما يعكس حقيقة أن الأطراف المعنية تتحمل مزيدا من المسؤولية عن التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المتعلقة بريفلاكا.

ونرحب بحقيقة أنه أثناء مناقشتنا لتقرير مجلس الأمن أولي الاهتمام الواجب لأساليب عمل المجلس ومسألة الشفافية. ومن بين أهم المنجزات التي تحققت، الاجتماعات التي يعقدها المجلس مع البلدان المساهمة بقوات، الأمر الذي يمكن تلك البلدان من المشاركة في أعمال المجلس. ويسعدنا أيضا ملاحظة أن المجلس حسّن من مستوى شفافيته من

الدؤوب في إعداد التقرير الشامل عن عمل مجلس الأمن للعام الماضي.

ولقد لاحظنا جميعا أن تقرير هذه السنة أكثر إيجازا وتحليلا من التقارير السابقة. فهو مختصر بدرجة كبيرة وأكثر تركيزا، ويجعل من اليسير قراءة وفهم عمل المجلس في الفترة التي يغطيها التقرير. وبصفة خاصة نرحب بالاتجاه التحليلي الذي اتخذ في مقدمة التقرير.

لقد كانت السنة الماضية سنة بارزة واستثنائية بالنسبة لمجلس الأمن، لأن عمل المجلس كان أكثر مما كان عليه في أية فترة سابقة، لا في عدد الاجتماعات فحسب، وإنما أيضا من وجهة النظر الموضوعية. ونرحب بحقيقة أن اجتماعات مجلس الأمن المفتوحة تتزايد، ومن ثم توفر لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إمكانية المتابعة عن قرب والمشاركة في مناقشة القضايا الهامة التي تكون قيد نظر المجلس. ونرحب باتجاه التقرير الشفاف في طرح القرارات والإحاطات الإعلامية وغيرها من وثائق المجلس. غير أننا نرغب في تأكيد اقتناعنا بأنه ينبغي بذل جهد أكبر في مجال تطبيق القرارات. الوثيقة في حد ذاتها ليست، بطبيعة الحال، ذات أهمية كبيرة إذا لم تطبق هذه القرارات. إن ميثاق الأمم المتحدة هو الذي ينص على التزام الدول الواضح بتنفيذ قرارات المجلس.

واسمحوا لي أن أتعرض لعدد من القضايا التي تعتقد بلادي أن لها أكبر الأهمية. أولا، لقد أظهر لنا عمل مجلس الأمن العاجل والحازم في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١ بجلاء أن المجلس قادر على الاستجابة السريعة والمناسبة، وكان إنشاء اللجنة إنفاذا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وعملها ردا صحيحا ومواتيا من حيث التوقيت وواسعا على خطر الإرهاب الدولي ليس فقط بالنسبة للمجلس، وإنما أبحراً بالقول، بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره.

بسلطة المجلس وشرعيته وفعاليتها. وعلينا أن نقر بوجود تحدي الواقع الجديد ونواجهه، وينبغي أن يتضمن ذلك تفكرنا الجماعي في أحكام ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة.

عندما أنشئ الفريق العامل المفتوح العضوية لأول مرة عقدنا عليه توقعات كبيرة. ومع ذلك، وبعد تسع سنوات من المداولات، يكون الوقت قد حان للتوصل إلى نتيجة ملموسة، ومحاولة صوغ توافق أساسي في الآراء لتمهيد الطريق للمضي قدما في هذا السبيل. وعلينا أن نعترف بالتقدم الذي تم إحرازه في مجال تحسين أساليب عمل المجلس وشفافيته، وبأن الكثير من ذلك قد تحقق في الممارسة العملية. غير أن هناك مشكلة أساسية ما زالت باقية. كيف يمكن أن ينعكس هذا التقدم والإصلاحات المقترحة في نظام المجلس الداخلي الذي ما زال مؤقتا؟ ولا أعترزم أن أكرر الإعراب عن موقف سلوفينيا فيما يتعلق بمسألة الإصلاحات، فهي معروفة للجميع، وسبق الإعراب عنها في دورات الفريق العامل. ونود، في هذا الصدد، أن نشجعكم، سيدي، على الأخذ بنهج جد نشيط في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية.

في الختام، اسمحوا لي أن أهنئ وفود إسبانيا وألمانيا وأنغولا وباكستان وشيلي على انتخابها مؤخرا أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن.

السيدة فوغ (السويد) (تكلمت بالانكليزية):
اسمحوا لي في البداية أن أنضم إلى سائر المتكلمين في هذه المناقشة، في الإعراب عن تعازينا لحكومة إندونيسيا وشعبها. لقد كان عملا بشعا من أعمال الإرهاب ذلك الذي ارتكب في بالي في نهاية الأسبوع الماضي. وكان من بين ضحاياه الكثيرين من قتلى وجرحي، رعايا من السويد. قلوبنا مع كل المصابين وكل أفراد الأسر المنكوبة.

خلال عقد المزيد من الجلسات المفتوحة. ونشني على الإحاطات التي يقدمها رئيس مجلس الأمن للدول غير الأعضاء، وعلى إنشاء موقع على شبكة الإنترنت يمكن لجميع الأعضاء الوصول إليه. وبالتالي، فإننا نؤيد وجود سياسة موحدة تركز على الشفافية من أجل صالح جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. كما نرحب بالزيارات الأكثر تواترا التي يقوم بها أعضاء المجلس إلى المناطق التي يجري النظر في مشاكلها. ونعتقد أن مثل هذه البعثات يمكن بل ينبغي، أن تستغل كأداة للدبلوماسية الوقائية، وبذلك تساعدنا على الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع.

ونود أيضا أن نشدد على أهمية أن يتناول المجلس مسائل قد تبدو لأول وهلة أنها لا تدخل ضمن اختصاصاته، مثل مسألة الأسلحة الصغيرة، وحماية المدنيين وخصوصا الأطفال في الصراعات المسلحة، وقضية المرأة. وفي هذه الأمور عليه أن يتعاون عن كثب مع هيئات أخرى في الأمم المتحدة. ولكن ذلك يجب ألا يتم على حساب مسؤولية أجهزة الأمم المتحدة الأخرى ومشاركتها.

واسمحوا لي الآن أن أتعرض بإيجاز لمسألة إصلاح مجلس الأمن. ولا أريد أن أبدو متشائما، ولكن من واجبي أن أكون واقعا. منذ إنشاء الأمم المتحدة وهيئتها الرئيسية، تغير العالم تغيرا كبيرا وجزريا. وأصبحت جميع هياكل العالم وخاصة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مختلفة تماما عن تلك التي كانت موجودة في السابق. وإذا أراد المجلس أن يحقق هدفه الأساسي فعليه أن يكون نايبا بمعنى الكلمة، وأن يكون معبرا عن عضوية المنظمة والمجتمع العالمي. وهذا ليس هو الحال في الوقت الراهن. وأعتقد أننا متفقون جميعا على ضرورة تكييف منظماتنا، ومجلس الأمن بالذات، حتى يكونا معبرين عن واقع مجتمع دولي متسم بطابع العولمة. ومجلس الأمن لا يعبر عن واقع عالم اليوم. وليس من المستغرب، إذن، أن تطرح للبحث مشاكل تتصل

الأعضاء، والبلدان النامية على وجه الخصوص. كما نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يحظى هذا الإصلاح بأوسع نطاق ممكن من التأييد - ويا حبذا لو كان بتوافق الآراء. ولبلوغ ذلك، تؤيد السويد عملية إصلاح تتم على مراحل.

ومن شأن الخطوة الأولى أن تكون زيادة في العضوية مقتصرة على الأعضاء غير الدائمين. وفي مرحلة لاحقة، لن تستبعد السويد زيادة في عدد الأعضاء الدائمين.

ولقد ظلت قضية الإصلاح محل نقاش لسنوات عديدة ومحقة نجاحا قليلا. ومع ذلك، فالسويد تود مرة أخرى أن تعلن التزامها بدفع عجلة الإصلاح إلى الأمام. وسواصل العمل بطريقة بناءة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية بغرض أساسي هو تيسير اتخاذ قرار مبكر بشأن زيادة عدد الأعضاء. فقد طال انتظار إحراز تقدم بشأن هذه المسألة الهامة. ونأمل أن تشارك جميع الدول الأعضاء في جهود استحداث أمم متحدة عصرية.

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لكي أشيد بالأمين العام على تقريره المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات" (A/57/387). وترحب السويد بالآراء المعروضة في الفرع المعنون "عملية الإصلاح المتوقفة لمجلس الأمن". وتوافق السويد تماما على أنه هناك صلة بين مصداقية مجلس الأمن وبين السلم والأمن الدوليين. ونتيجة لذلك، فمن مصلحة الجميع جعل هذا الإصلاح الهام أولوية.

وفي هذا الوقت، اسمحوا لي أيضا أن أرحب بتقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة (A/57/22 و Corr.1). وأود، على غرار آخرين في هذه المناقشة، أن أشيد بأعضاء مجلس الأمن المسؤولين عن المبادرة إلى إصدار التقرير بصيغة جديدة وأكثر مؤاتاة للقارئ، وهو يتضمن ملخصا تحليليا وعدد الصفحات أقل بكثير. وهذا مثال جيد على تحديث وثائق الأمم المتحدة.

ينصب التركيز الآن على مجلس الأمن. وها نحن نذكر مرة أخرى بمسؤولية المجلس الجسيمة عن حفظ السلام والأمن. ومن أجل صون هذا الدور المهم، هناك حاجة إلى عملية إصلاح لزيادة تعزيز المجلس.

ووجود أمم متحدة حديثة يقتضي وجود مجلس أمن يعكس واقع اليوم في العلاقات الدولية. فالعالم يتغير، وتتغير الأمم المتحدة أيضا مع زيادة عدد أعضائها. ويجب أن يكون ذلك متجسدا في تشكيل مجلس الأمن. ولا بد من أن يبدو المجلس في نظر جميع الدول الأعضاء الـ ١٩١ على أنه يمثلها بحق. وقد أصبحت مصداقية المجلس وشرعيته مرهونة بذلك. وعلينا، إذن، أن نكثف جهودنا لإجراء إصلاح شامل.

وكما يعلم الأعضاء، فإن السويد تضطلع بدور نشط في الجهود المبذولة لإنجاز إصلاح واسع النطاق لمجلس الأمن. وما زلنا ملتزمين بهذا الهدف ونعتبره واحدة من أهم المسؤوليات التي تواجه أعضاء الأمم المتحدة في سعيهم لتنفيذ التوصيات الواردة في إعلان الألفية. وهي حقا قضية مركبة ولكنها حيوية بالنسبة لاستمرار أهمية المجلس وجدواه إذا كان له أن يحقق نتائج ملموسة. ومن أجل تأكيد شرعية مجلس الأمن لا بد من التعجيل بعملية الإصلاح؛ لأن هذا من شأنه أن يزيد من تعزيز دور المنظمة في أهم وظائفها بصفقتها الضامن لحماية السلام والأمن الدوليين. وبالتالي، يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تتصرف بروح من المسؤولية وتحلى بالمرونة.

وينبغي بذل كل جهد لتعزيز قدرة المجلس على العمل بفعالية، والتفاوض بحسن نية، والتوصل إلى قرارات. ولا يجوز استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه، لتعويق أو تعطيل اتخاذ ما يلزم من إجراءات.

وكما أكدنا في مناسبات سابقة، فإن السويد تؤيد توسيع عضوية المجلس لإفساح المجال لزيادة تمثيل الدول

وفي ذلك السياق، نشيد بالانفتاح المتزايد نتيجة الجلسات الختامية التي شارك فيها غير أعضاء المجلس في شباط/فبراير وأيار/مايو وحزيران/يونيه. ونأمل أن يتواصل هذا الاتجاه.

ولسوء الحظ، بينما يبدأ التقرير الحالي للمجلس بجزء تحليلي، فقد كنا نأمل أن يتضمن استعراضاً أكثر موضوعية، عوضاً عن استعراض تاريخي، للأحداث كما جرت في المجلس أثناء السنة. وكنا نتوقع نوع التحليل السياسي الذي من شأنه ألا يخبرنا بما لا نعرفه فحسب، بل أيضاً أن يذهب إلى ما هو تحت السطح ليوضح الاتجاهات والتفكير المنطقي والتبديرات في أعمال المجلس. والصفحات الثماني المخصصة للملخص التحليلي في التقرير الحالي لم تف بذلك التوقع، ونأمل أن يتحسن هذا الأمر في المستقبل.

ومن نافلة القول، إن طريقة تقديم المجلس للتقرير ليست أقل أهمية من إصلاحه وإعادة تشكيله. وفيما يتعلق بهذه المسألة، أود أن أوضح أنه في الجزء من الملخص التحليلي المتعلق بأساليب عمل المجلس، توجد إشارة إلى زيادة عدد الجلسات التي عقدت بصورة علنية أثناء العام، وأيضاً إلى الإحاطات الإعلامية التي قدمها رؤساء المجلس. لغير الأعضاء. ويرحب وفدي بهذا الاتجاه ويشيد بأعضاء المجلس على جعله ممكناً. ونتطلع إلى استمرار ذلك الزخم. ومواصلة هذا الزخم خطوة إلى الأمام وتشكل تقدماً صوب انفتاح أكبر من المجلس في مداولاته التي ما فتئت من ضمن شواغل أغلبية الدول الأعضاء. ومع ذلك، فمن المهم بذل جهود لضمان أن تؤخذ الآراء التي يعبر عنها غير الأعضاء في الاعتبار أثناء صياغة القرارات والبيانات الرئاسية.

ويمكن طرح سؤال في هذا الوقت: لماذا يشترك غير الأعضاء في الجلسات المفتوحة للمجلس؟ إذا كان لأحد أن يجيب، فهو أن اشتراكهم ليس سببه إدخال بياناتهم في المحاضر. حينما يذهب غير الأعضاء إلى هناك لعرض آرائهم

السيد هدايت (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):
تعتقد هذه الجلسة للجمعية العامة في جو كتيب ناجم من عمل الإرهاب المشين الذي حدث في نهاية الأسبوع الماضي في بالي. وقد أدانت حكومة إندونيسيا بشدة عملية التفجير التي أودت بحياة عشرات الضحايا من الإندونيسيين والأجانب على حد سواء. ونود أن نكرر تعازي حكومة إندونيسيا وتعاطفها العميق مع أسر المكلومين. وتبذل السلطات قصارى جهدها لتحقيق في ذلك العمل الإجرامي وغير الإنساني من أعمال العنف ولتقديم مرتكبيه إلى العدالة. ونحن نؤكد مجدداً التزام إندونيسيا بالعمل مع سائر المجتمع الدولي للتغلب على الإرهاب، الذي يشكل خطراً على الأمن العالمي. ولذلك، يقدر وفدي بكل امتنان مشاعر التعاطف التي أعربت عنها أثناء المناقشة وفود عديدة لحكومتنا ولشعبنا.

يرحب وفدي مع التقدير بالتقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة (A/57/2 و Corr.1). ونرحب أيضاً بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن والذي قدمه الفريق في الدورة السابقة (A/56/47).

وبعد قرار المجلس في أيار/مايو ٢٠٠٢، يلاحظ وفدي التغييرات في صيغة تقرير مجلس الأمن والتي كان الغرض منها تقديم وثيقة إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب وتتضمن المزيد من المعلومات. ونحن نوافق على أن التقرير المعروض علينا والذي يغطي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ أكثر إيجازاً وفيه قدر أكبر من المعلومات.

ونحن مسرورون من أن المجلس، في سعيه لزيادة الشفافية، واصل استعراض أساليب عمله أثناء تلك الفترة.

وأود الآن أن انتقل إلى الموضوع الأوسع نطاقا لإصلاح مجلس الأمن. فبعد سبع سنوات من إنشاء الجمعية العامة للفريق العامل المفتوح باب العضوية، ناشدنا إعلان الألفية في عام ٢٠٠٠ تكثيف جهودنا لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه. وقد جاء هذا التوجيه اعترافا بحقيقة أنه على الرغم من المداولات المطولة في الفريق العامل، لم نقترِب من الاتفاق على أي من المسائل الموضوعية. ويتعين التعامل مع تلك الأسئلة التي لم تحل بعد من أجل تعزيز مصداقية المجلس وسلطته الأدبية. وكما قال الأمين بحق في تقريره المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات" (A/57/387) لن يكتمل إصلاح الأمم المتحدة من دون إصلاح مجلس الأمن.

وفي شهر حزيران/يونيه الماضي اختتم الفريق العامل عمله للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة بعد أن قرر التوصية بالنظر في بند جدول الأعمال في هذه الدورة، والتوصية بوجوب أن يواصل الفريق العامل عمله.

وكما أشرت إليه، فإن إندونيسيا تعترف بالاتفاق المؤقت الذي تم التوصل إليه بشأن عدد من المسائل المتعلقة بأساليب عمل المجلس. إلا أننا نشعر بخيبة أمل بسبب الفشل في تضييق شقة الاختلافات الجوهرية المتعلقة ببعض المواضيع.

ومن وجهة نظر إندونيسيا، فقد آن الأوان لنا لإحراز تقدم. ويحدونا الأمل أن يستمر الهدف - وهو إصلاح المجلس بشكل شمولي وجعله جهازا شفافا، وديمقراطيا، وتمثيلا وفعالا في صون السلم والأمن الدوليين - في توجيه عملنا. وإذا ما قدمنا ذلك الهدف على المصالح الوطنية والجماعية الضيقة، فسوف يزيد ذلك من احتمال أن نتوصل على نحو أسرع إلى إبرام اتفاق حول القضايا الجوهرية.

بشأن مسألتَي السلم والأمن، فالسبب غالبا هو أنهم يريدون أن يراعي أعضاء المجلس آراءهم، وهم في وضع يمكنهم من تحويلها إلى سياسة عامة.

ولكن، قد لا يكون ذلك هو ما يحدث في جلسات المجلس، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أنه في هيكل عمل المجلس، تأتي الجلسات المفتوحة دائما بعد المشاورات غير الرسمية - وهي عادة سلسلة من المشاورات غير الرسمية قد يتم فيها إعداد مشروع قرار أو بيان رئاسي بهدف اعتماده. وبذلك، لا تنعكس آراء غير أعضاء المجلس بصورة ملائمة في قرارات المجلس.

ونرى أنه من المستصوب أن تعطى الفرصة لغير أعضاء المجلس في الكلام قبل المشاورات غير الرسمية بشأن موضوع يعينه لكي يسمح لهم بالتعبير عن آرائهم، ويتبعهم أعضاء المجلس الذين يتكلمون في نهاية المناقشة، حيث أنهم يشتركون في المشاورات غير الرسمية بشأن المسألة. وهذا النوع من الترتيبات واقعي في صدد آخر: سيتبع بيانات أعضاء المجلس بصورة منطقية وفورية اتخاذ القرار أو اعتماد البيان الرئاسي.

إن زيادة تعزيز التفاعل النشط بين المجلس والجهاز الرئيسي للأمم المتحدة، الجمعية العامة، برزت كإحدى المسائل الهامة في سياق الإصلاح الشامل للمنظمة. وعلى الرغم من أهمية رفع تقارير من المجلس إلى الجمعية بشأن أعماله، إلا أن ذلك لا يكفي؛ فالعلاقات الأكثر موضوعية أصبحت حتمية. وفي ذلك السياق، نذكر بعدة بنود تمت مناقشتها واتخذ المجلس بشأنها قرارات أثناء فترة هذا التقرير ومن ضمنها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأسلوب عمل المجلس حينما يتصدى للعديد من تلك المشاكل ينبغي تنظيمه بطريقة تسمح بتعظيم عمل ودور الجمعية العامة بشأن المسائل قيد النظر كما هو منصوص عليه في الميثاق.

يصبح أكثر تمثيلاً وأكثر شفافية وأكثر ديمقراطية هو الهدف الأساسي، كما كان دائماً، لهذه الممارسة برمتها.

وكما هو معروف جيداً، فإن موقف جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من مسألة توسيع عضوية المجلس مشابه لموقف غالبية الدول الأعضاء. إننا نحبذ زيادة فتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. وعلاوة على ذلك، وتمشيا مع المواقف والنداءات المتكررة من بلدان حركة عدم الانحياز الأخرى، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تؤكد، أن أي إصلاح فعال لمجلس الأمن ينبغي أن يشمل أيضاً تدابير لجعل المجلس أكثر شفافية في أساليب عمله، وخاصة في عملية اتخاذ القرار. ونؤمن بأن شفافية كهذه ليس من شأنها أن تعزز ثقة الدول الأعضاء فحسب، وإنما أيضاً أن تسمح لنا جميعاً بأن نفهم بشكل أفضل جدوى قرارات المجلس وأن نؤيدها تماماً.

وأخيراً، وفي هذا العصر الجديد، يبدو أننا نوافق في معظمنا على أن حق النقض لأعضاء منتقن في مجلس الأمن غير صالح لهذا الزمان، وغير ديمقراطي، وتميزي؛ ومع ذلك لا نزال نشهد وجود هذه السلطة اليوم. وهكذا، وفي جهودنا من أجل إصلاح المجلس وإعادة تنظيمه، لا بد لنا وأن نجعل تقليص حق النقض وإلغاءه في النهاية أولوية. ومع إدراكنا تماماً لحساسية وتعقد هذه المسألة، نود أن نقول، إنه وبروح توفيقية، ينبغي أن نجد حلاً مقبولاً للجميع.

لقد حدثت تغييرات عديدة منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥. ومن المؤسف أن مجلس الأمن لم يتكيف مع تلك التغييرات بسرعة كافية. فهناك الكثير من الحروب والصراعات تتأجج في كوكبنا، وليس بمقدورنا أن نأمل أن مجلساً يتسم بصفة غير تمثيلية وغير شفافة سوف يكون فعالاً في صون السلم والأمن الدوليين. لذلك، ينبغي أن نواصل بذل جهودنا بصبر لإصلاح المجلس، هذه الهيئة المسؤولة عن

في الختام، يود وفدي أن يعرب عن خالص تهانیه لإسبانيا، وألمانيا، وأنغولا، وباكستان وشيلي على انتخابها أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن للعامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. ونحن على يقين من أنهم سيقدمون مساهمة ملموسة في عمل المجلس.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

(تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن مواساة وتعاطف حكومة وشعب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية العميق لحكومة وشعب إندونيسيا والحكومات وشعوب البلدان الأخرى التي فقدت رعايا لها في التفجير بالقنابل في بالي مؤخراً. وندين بأقوى العبارات ذلك الهجوم الإرهابي، ويجدوننا الأمل أن تتم محاكمة مرتكبيه.

مضت ١٠ سنوات تقريبا على إنشاء الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. وبمرور سنة أخرى بدون حل، لا بد لنا من القول إن العديدين منا أصيبوا بنوع من الإحباط، ونفاد الصبر والتعب. ويمكننا حتى القول إننا وصلنا أمام حائط مسدود - في وقت تتساءل إذا كانت ثمة ممارسة إضافية تركز لمعالجة هذه المسألة المعقدة والصعبة ولها ما يبررها. ومع ذلك، وعلى ضوء التهديدات القديمة والجديدة للسلم والأمن الدوليين، فإن الدور الهام لمجلس الأمن والحاجة إلى إصلاحه كمي يعكس الحقائق العالمية المعاصرة لم يكونا أكثر أهمية من قبل. ومن ثم، يجب أن نبذل قصارى جهدنا لإيجاد حل معقول لقضية الإصلاح الحاسمة هذه.

لقد أنشئ الفريق العامل لدراسة مواضيع أساسية متصلة بإعادة تنظيم هذا الجهاز الهام للأمم المتحدة. فالمسائل المتعلقة بأساليب عمل مجلس الأمن، وعمليات اتخاذ قراراته، وتوسيع عضويته هي المسائل التي أولت معظم الدول الأعضاء أكبر اهتمام لها. فجعل المجلس أكثر فعالية بأن

الصراع وبناء السلام، وإلى حماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة في الصراعات، وما إلى ذلك.

وقد سعى المجلس إلى الإبقاء على مسار توافق الآراء. ورغم الانتكاسات وخيبة الأمل، ساد نهج التوحد مما يدل على استعداد الدول أعضاء المجلس للاستجابة بشكل مناسب للمتطلبات الأمنية العالمية.

وقد واصل المجلس بشكل فعال تطبيق الإبداعات الخلاقة - إذا جاز لي التعبير - في عمله، معولا على الاتجاه صوب مزيد من الشفافية وتحسين طرائق العمل. ومع أن فريق العمل المعني بالإجراءات وطرائق العمل لم يعقد سوى ستة اجتماعات، إلا أن النتيجة النهائية تستحق دعما وتشجيعا.

وهنا، لا يسعنا إلا أن نذكر الزيادة في العدد الإجمالي للجلسات المفتوحة، والحوار الأكثر حيوية مع الهيئات الأخرى للأمم المتحدة ومع الدول الأعضاء، والاستخدام الأوسع نطاقا لأحدث تكنولوجيا المعلومات التي ساعدت على التعجيل بإيصال المعلومات إلى مختلف الحضور في الأمم المتحدة. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في ظل الصلة الوثيقة بين المساءلة والشفافية في المجلس. وقد أتيح للدول الأعضاء في الأمم المتحدة المزيد من الفرص للمشاركة في مداولات المجلس كما سنحت لها فرصة أكبر للتأثير على بعض قراراته.

ولقد تحققت نتائج ملموسة في تحسين آليات التشاور بين البلدان المساهمة بقوات والمجلس والأمانة العامة. وإننا على اقتناع عميق بأن هذا التعاون الثلاثي القائم على أساس الشراكة والاحترام عنصر لا غنى عنه في القيام بعمليات حفظ السلام بأنجع السبل.

ويجدر بنا أن نذكر أن الكثير مما حققه المجلس يمكن أن يعزى إلى لمشاركة والتفكير الإبداعي للأعضاء غير

صون السلم والأمن الدوليين، من أجل أن تصبح أكثر مصداقية وأكثر مشروعية.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول المشاركة في مجموعة "غوام" - أذربيجان، وجورجيا، وجمهورية مولدوفا، وبلادي، أوكرانيا.

في البداية، أود أن أضم صوتي إلى أصوات زملائي في الإعراب عن مواساتنا العميقة والصادقة لأسر ضحايا العمل الإرهابي المؤذي والهجمي الذي وقع في بالي بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، ولشعب وحكومة جمهورية إندونيسيا على الخسائر المأساوية التي خلفها. وهذا الحدث المؤلم يؤكد مرة أخرى على الحاجة إلى تنسيق جهود المجتمع الدولي قاطبة في مكافحة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره.

وأود أن أعرب عن امتناننا لرئيس مجلس الأمن، السفير مارتن بليغا - إبتو، ممثل الكامبيرون، على عرضه للتقرير السنوي المقدم من المجلس إلى الجمعية العامة. وأثق بأن الجمعية ستوافق على أن التقرير السنوي وتجديدهات التحليلية، مع الوثيقة التي أعدتها الأمانة العامة حول التطورات الإجرائية التي استحدثت في المجلس في عام ٢٠٠١ (S/2002/603)، قد أجاب على عدد من الأسئلة الهامة وأثار أسئلة جديدة تستحق التفكير. ورغم الممارسة الروتينية لتوجيه الانتقادات إلى المجلس، فإننا نعترف في الواقع بظهور توجهات إيجابية مشجعة من أجل تقوية الدور الدولي للمجلس وتحسين طرائق عمله.

وتبين الإحصاءات وجود زيادة كبيرة في كثافة أنشطة المجلس في العام المنصرم. فالمجلس يتجه تدريجيا إلى توسيع جدول أعماله وتنويعه، وبات ينغمس بعمق في نطاق واسع من القضايا، من مكافحة الإرهاب إلى منع نشوب

وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدم فعلي في مجلس الأمن بإحلال السلام في أفغانستان، وضمان الانتقال السلس إلى الاستقلال في تيمور - ليشتي، وتعزيز الاستقرار في البلقان، واعتماد نُهج جديدة في معالجة الصراعات الأفريقية.

وفيما يتصل بأفغانستان، نرى من المهم للغاية أن يواصل المجلس متابعة التطورات في الميدان عن كثب. والحالة الراهنة في البلد تتطلب استراتيجية جديدة وشاملة لتقديم الدعم العملي بهدف تحسين الظروف الأمنية وتيسير عمليات إعادة التعمير.

وفيما يتعلق بالبلقان، نود أن نعرب عن التأييد لنهج المجلس بتشجيع مزيد من المشاركة النشطة للجهات الفاعلة الأوروبية في عمليات تثبيت الاستقرار في كوسوفو/جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والبوسنة والهرسك. ومع ذلك، فإن الحالة الأمنية الهشة في المنطقة والنطاق العريض من المشاكل التي لم تحسم، يتطلبان المشاركة النشطة والاهتمام الوثيق من جانب الأمم المتحدة ومجلس الأمن بشكل خاص.

ونلاحظ مع الارتياح أن المجلس قد نجح في إحداث نقلة أساسية في مجمل سياسته إزاء أفريقيا. ويمثل إنشاء الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحسمها خطوة هامة، ونعول على العمل المثمر للفريق بالتعاون الوثيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ونرحب بالتطورات الإيجابية في أفريقيا، بما في ذلك الانتخابات في سيراليون، وقرار ترسيم الحدود من لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، وتوقيع الاتفاق بين يونيتا وحكومة أنغولا، والاتفاقات بين حكومي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا.

الدائمين، الذين يضحون في المجلس أفكارا جديدة ويدخلونه بفكر جديد، وطاقات جديدة، مع الرغبة في المساهمة في أعمال المجلس بشكل كبير.

وهكذا، فإن رسالتنا الأساسية واضحة. إن الدول المشاركة جورجيا وأوكرانيا وأوزبكستان وأذربيجان ومولدوفا، تدعم استراتيجية التغيير وممارسته، كما أبدتها المجلس، ونؤمن بأن أداءه المحسن في الساحة الدولية سوف يحفز مزيدا من الإصلاح الشامل للمنظمة العالمية، بإلهام وحفز من الأمين العام كوفي عنان.

لقد اتسمت الفترة قيد النظر بسلسلة عريضة من الأحداث الدرامية. ونشير على سبيل المثال لا الحصر، إلى الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ضد الولايات المتحدة، والتحدي المتمثل في استعادة الاستقرار في أفغانستان، والمشاكل الأمنية في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والافتقار إلى التقدم في تسوية الصراع في أنجازيا، جورجيا، وتزايد العنف واستمراره في الشرق الأوسط، وعدم الاستقرار في أفريقيا، والحالة في تيمور - ليشتي وهي في طريقها إلى الاستقلال. ولا نغالي إذا قلنا إن المجلس بدأ أكثر توحدا وفعالية في معالجة هذه القضايا الهامة.

ومن بين الإنجازات الرئيسية التي حققها المجلس، أود في المقام الأول أن أذكر جهوده في مكافحة الإرهاب. فالتصدي لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر، كان في رأينا، مثالا يدل على قوة وفعالية عمل المجلس عندما يكون موحدا وحازما. والدول المشاركة على ثقة بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل الاضطلاع بدور مركزي في كفاحنا المشترك ضد الإرهاب. وفي هذا السياق، فإننا لا نغالي في تقدير أهمية الدور الذي تقوم به لجنة مكافحة الإرهاب.

ومن المؤسف حقا أن تلك القرارات أعقبها على الأرض تكثيف العنف والرعب وزيادة تعقيد عمل مجلس الأمن.

وبالنسبة للمشكلة العراقية فإن اعتماد الآلية الجديدة لمعالجة الصادرات المدنية إلى العراق، على النحو المبين في القرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢) لقي اعترافا واسع النطاق بوصفه خطوة إيجابية نحو تحسين تدفق السلع مع الاحتفاظ بالضوابط الضرورية على الاستخدام المزدوج وغيره من البنود المتصلة بالنواحي العسكرية. غير أن ذلك الإنجاز ظلته سلسلة كبيرة من التطورات السلبية. ونود في هذا السياق أن نعيد تأكيد إيماننا الراسخ بضرورة التنفيذ الكامل لكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كذلك تعتمد بلداننا على قدرة الأمم المتحدة على إيجاد حل سلمي للمشكلة العراقية، التي أصبحت بالفعل أكبر التحديات الحرجة للمجلس.

وأخيرا، فيما يتعلق بمسألة الجزاءات، فرغم أنه كان من المقرر أصلا أن يقدم الفريق العامل المعني بالجزاءات إلى المجلس تقريرا عن النتائج التي يتوصل إليها بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ فهو لم يتمكن للأسف من التوصل إلى توافق في الآراء.

ونود أن نشجع مجلس الأمن على بذل جهود إضافية للتوصل إلى حل وسط أو إيجاد سبل أخرى تكفل ألا يبقى التوصل إلى نتائج شاملة للمناقشات في الفريق العامل المعني بالجزاءات مرهونا بعدد قليل، وإن كان هاما، من القضايا.

إن دول غوام 'GUUAM' المشاركة ظلت دائما تولي أهمية خاصة للصلاحيات الممنوحة لمجلس الأمن بموجب الميثاق، وظلت تتخذ موقفا ثابتا إزاء تعزيز سلطته بوصفه نواة نظام الأمن العالمي. وتسترشد بلداننا بالعزم الأكيد على الإسهام في الحفاظ على الدور الأساسي للمجلس في ذلك المجال، وتعزيز شرعيته وفعاليته.

في الوقت نفسه، وفي ظل هذه الخلفية المتفائلة، نود أن نعرب عن قلقنا إزاء بعض القضايا الأخرى. فالدول المشاركة، على وجه الخصوص، تشعر بخيبة أمل شديدة إزاء عدم إحراز تقدم في تسوية الصراع في أبخازيا، جورجيا. ففي كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، بزغ بعض الأمل بعد زيارة مجموعة أصدقاء الأمين العام لجورجيا، وفي وقت لاحق، صادق مجلس الأمن على وثيقة المبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي.

غير أن الجانب الأبخازي ظل لقرابة عام يرفض قبول هذه الورقة رفضا قاطعا رغم أن المجلس حثه على ذلك مرتين في قراره ١٣٩٣ (٢٠٠١) و ١٤٢٧ (٢٠٠٢).

وعموما فإنني أسترعي انتباه الجمعية إلى مشكلة ما يسمى الصراعات الجمدة التي تركت كجراح لم تندمل في الدول المستقلة حديثا وبرزت في أراضي الاتحاد السوفياتي السابق. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يغمض عينيه عن عدم إحراز تقدم في تسوية الصراعات في أبخازيا: في جورجيا وناغورني كاراباخ وأذربيجان أو في ترانس دنيستار، جمهورية مولدوفا، فكلها تزعر الاستقرار في المنطقة بأسرها منذ عقد.

أما عن الشرق الأوسط، فباعتقاد القرار التاريخي ١٣٩٧ (٢٠٠١) الذي أكد رؤية وجود دولتين في المنطقة، إسرائيل وفلسطين، يعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها، وضع المجلس منظورا سياسيا واضحا لإقامة سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. وفي قراراته اللاحقة بشأن هذه القضية، وهي القرارات ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) و ١٤٠٥ (٢٠٠٢) وآخرها القرار ١٤٣٥ (٢٠٠٢) أكد المجلس بوضوح مطالبته باتخاذ خطوات فورية من الطرفين للتحرك نحو بلوغ ذلك الهدف.

السيد باك جيل يون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): اسمحو لي في البداية أن أعرب عن شكري الجزيل للسفير مارتان بالغنا إيوتو ممثل الكاميرون على عرضه التقرير السنوي عن أعمال مجلس الأمن، والشكر للأمانة العامة على إعدادها للتقرير.

إن تقديم مجلس الأمن تقريراً سنوياً عن أعمال الجمعية العامة ممارسة طيبة تفيد في زيادة الصلة والتعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والنظر في التوصيات لإصلاح عمله على أساس تحليل لأعمال المجلس.

إن تقرير المجلس المطروح في هذه الدورة يبين بعض التحسينات التي طرأت على أعماله مقارنة بالسنوات السابقة، ولكنه لا يزال قاصراً عن تلبية توقعات الدول الأعضاء.

ولدى استعراضنا لعمل مجلس الأمن في العام الماضي نجد أن أغلبية القضايا نوقشت في شكل غير رسمي، وأن اجتماعات المجلس العلنية لم تكن تعقد إلا لاعتماد قرارات سبق الاتفاق عليها بالفعل في جلسات مغلقة. وبشير هذا الواقع مشاكل خطيرة للدول الأعضاء نظراً للخصائص المميزة لمجلس الأمن، ولأن معظم القضايا الهامة المتعلقة بالسلم والأمن لا تعالجها إلا حفنة من البلدان.

ولكي يؤدي مجلس الأمن رسالته كما ينبغي، يجب أن يضطلع بواجباته لكفالة السلم والأمن الدوليين بحسن نية، كما ورد في الميثاق. وقبل كل شيء، ينبغي للمجلس أن يُظهر الشفافية في كل مداولاته وينبغي له أن يستوثق من عدم اعتماد أي قرار لخدمة الأهداف السياسية لبلد معين.

وعلى مجلس الأمن أن يناقش كل القضايا في جلسات مفتوحة على أساس من العدل والإنصاف، وأن يقصّر مشاوراته غير الرسمية على المسائل الإجرائية فقط،

وإذا قومنا أنشطة المجلس في السنوات الأخيرة بأفق أوسع قد نقع على كثير من الأسباب التي تجعلنا نعتبرها بداية لفصل جديد في تاريخ هذه الهيئة. ونرجو أن يتميز ذلك الفصل بقدر أكبر من المصداقية والانفتاح وتجواب المجلس مع توقعات الدول الأعضاء.

ويرى وفدي أن التحديدات الهامة التي ظهرت في عمل المجلس في السنوات القليلة الماضية ستكون في النهاية هي الممارسة المعتادة. وزيادة توسيع الحوار بين المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عملية مهمة لها أولوية كذلك.

ووفدنا يشجع على أن يواصل المجلس ممارسة إرسال بعثات خاصة إلى مناطق الصراع، لتتيح فرصة للاطلاع مباشرة على التطورات على الأرض. ونحن نرى أنه ينبغي النظر أيضاً في إرسال أفرقة خبراء للتقييم تابعة للجنة مكافحة الإرهاب. وبصفة عامة، فإن قدرة بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على تحديد ومواجهة التهديدات الإرهابية، وفق ما أوصى به الفريق العامل المعني بالسياسات والتابع للأمم المتحدة، ينبغي تعزيزها بكل الطرق. كذلك فنحن نؤيد تأييداً كاملاً الرأي القائل بأن يجتمع المجلس دورياً لإجراء استعراض استراتيجي لأعماله.

واسمحو لي أخيراً بأن أعيد التأكيد على وجود تسليم متنام، وداخل مجلس الأمن أيضاً، بأن الإصلاحات الشاملة لا غنى عنها في الواقع إذا أراد المجلس أن يستجيب لمتطلبات زماننا.

وأختتم بياني بتهنئة أنغولا وشيلي وألمانيا وباكستان وإسبانيا بانتخابها مؤخرًا لعضوية مجلس الأمن لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. وتتطلع وفودنا إلى التعاون الوثيق والمثمر مع أعضاء المجلس المنتخبين حديثاً ونرجو لهم كل التوفيق في الاضطلاع بمسؤولياتهم البالغة الأهمية.

يكون لكل دولة عضو موقف واضح بشأن مقاصد ومبادئ الإصلاح.

والموضوع الأساسي في إصلاح مجلس الأمن هو جعل عمل مجلس الأمن أكثر عدلا وديمقراطية. ولا يمكن ضمان الطابع العادل والديمقراطي لمجلس الأمن إلا عندما يزيد تمثيل البلدان النامية. وينبغي أن تعطى الأولوية، في إصلاح المجلس، لمعالجة الإنكار الضمني لأصوات البلدان النامية معالجة سليمة.

وينبغي إيلاء اعتبار هام أيضا للقضايا التي تناقش في الجلسات المغلقة، والعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة وإجراء استعراض منتظم لأعمال مجلس الأمن.

وينبغي لكل المسائل التي تتعلق بالمجلس أن يُقرر فيها بتوافق الآراء من خلال المشاركة الكاملة من كل الدول الأعضاء وتفاوضها. ويجب عدم السماح لممارسة الضغط والتعسف بأي وسيلة من الوسائل. وإذا كان يصعب الاتفاق بشأن جميع المسائل مرة واحدة، ينبغي إذن أن تناقش المسائل التي يسهل الاتفاق عليها أولا. ولا بد أن يكون إصلاح مجلس الأمن جزءا من الإصلاح العام للأمم المتحدة، وينبغي بالتالي أن يُناقش مقترنا بتنشيط عمل الجمعية العامة.

وسيكون مجلس الأمن قادرا على أداء رسالته المتمثلة في ضمان السلم والأمن الدوليين، وتسوية المنازعات - كبيرها وصغيرها - بطريقة منصفة، ومنع تعسف الأقوياء وقمعهم للضعفاء بالقوة، عندما نجعله ديمقراطيا، وفقا لتطلعات أغلبية الدول الأعضاء والواقع الراهن.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أبو الغيط (مصر).

السيد سو (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أتقدم بتعازينا الخالصة إلى حكومة إندونيسيا، وكذلك إلى أسر المفقودين التي عانت كثيرا بسبب العمل الإرهابي الطائش والغادر الذي وقع في بالي.

وعندما يعقد مشاورات غير رسمية، ينبغي أن يدعو الأطراف المعنية إلى تلك المشاورات لكي تقدم آراءها بصورة كاملة.

خصوصا، عندما يعتمد مجلس الأمن قرارات تتعلق بفرض الجزاءات أو استعمال القوة، يجب أن يجعل ديدنه تقديم تقارير خاصة إلى الجمعية العامة، مع خلفية القرارات ومضمونها في أقرب موعد ممكن، بما يتفق مع المادة ذات الصلة من الميثاق.

وينبغي لمجلس الأمن أيضا اتخاذ التدابير اللازمة لمنع فرادى الدول الأعضاء من استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الدول الأعضاء الأخرى دون الاستناد إلى قرار صريح من الأمم المتحدة أو باللجوء إلى القوة القسرية. ويتعين على مجلس الأمن التعامل مع التحديات التي تواجه السلم والأمن بطريقة عادلة وحازمة، وأن يكون متمشيا مع متطلبات الواقع.

ليس هناك أساس قانوني لما يسمى قيادة الأمم المتحدة في شبه الجزيرة الكورية، سواء بالنظر إلى عملية اعتماد قرار مجلس الأمن ذي الصلة أو العلاقة بين الأمم المتحدة وما تسمى قيادة الأمم المتحدة. إذ لا تمارس الأمم المتحدة أي سلطة سياسية أو عسكرية أو مالية على ما تسمى قيادة الأمم المتحدة في كوريا، التي لا توجد في الواقع لتحقيق مثل أعلى للأمم المتحدة، وإنما لمصالح بلد من البلدان. وهذه القوات لا يمكن أن تسمى قوة الأمم المتحدة.

ووفقا لمتطلبات القرن الجديد ومطامحه إلى السلم والأمن الحقيقيين، يشدد وفدي على توقعاته لأن يولي مجلس الأمن اهتماما لمعالجة الحالة الشاذة التي ظل يساء فيها استخدام اسم الأمم المتحدة وعلمها لأكثر من ٥٠ سنة.

وإذا كان لمجلس الأمن أن يُحسن عمله ويعززها وفقا لمتطلبات الواقع الراهن، ينبغي إصلاحه بصورة حاسمة. ومن الشروط الأساسية للإصلاح المنشود في مجلس الأمن أن

يبني على تلك الصيغة المحسنة، وآمل في المستقبل أن يعزز الجزء التحليلي من التقرير.

ونلاحظ مع الارتياح أن المجلس واصل اتخاذ التدابير التي تضيف مزيدا من الشفافية على أعماله، وخاصة الجلسات الحتمية الدورية. ونعرب أيضا عن تقديرنا لعقد مزيد من الجلسات العديدة بصورة علنية. والإحاطات الإعلامية غير الرسمية عن أعمال المجلس، التي قدمها العديد من الرؤساء الشهرين إلى الدول غير الأعضاء لم تزد الشفافية فحسب، ولكنه أيضا منحت إحساسا بشمول الجميع. وإننا نقدر بوجه خاص قرار المجلس القاضي بعقد جلسة مفتوحة لمناقشة التقرير قبل تقديمه إلى الجمعية العامة.

ونحن نرحب غاية الترحيب بالمزيد من جلسات المجلس المفتوحة. وهنا ينبغي أن نذكر أنفسنا بأن جلسات مجلس الأمن المفتوحة كانت القاعدة وليست الاستثناء كما هو الحال اليوم. وإننا، نحن أعضاء الأمم المتحدة، عهدنا إلى المجلس بالمسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين. واتفقنا أيضا على الالتزام بقرارات المجلس وتنفيذها. ولذلك، من المناسب أن تؤخذ وجهات نظر العضوية العامة للأمم المتحدة بعين الاعتبار بشأن المسائل الهامة التي تؤثر علينا جميعا. وعمل كهذا سيسهم أيضا في التنفيذ الناجح لقرارات المجلس. والتنفيذ الناجح لقرارات المجلس يحتاج بوضوح إلى التأييد التام المخلص من كل أعضاء الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالجانب الموضوعي من التقرير، يمكن أن نرى بسهولة أن عمل مجلس الأمن تأثر تأثرا كبيرا بأحداث ١١ أيلول/سبتمبر. لقد تولى المجلس مسؤوليات رئيسية جديدة بإصدار قراره ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر. والمجلس،

إن المناقشة المشتركة للبند ١١ من جدول الأعمال والبند ٤٠ من جدول الأعمال تتيح لنا فرصة لاستعراض سجل المجلس ولتنوير أذهاننا فيما يتعلق بذلك الجهاز الهام من أجهزة الأمم المتحدة.

أرجو أن تسمحوا لي أن أستهل بالإعراب عن تقدير وفدي للسفير مارتان بيلينغا - أبيتوتو، رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، على عرضه تقرير المجلس السنوي على الجمعية العامة. وأود أيضا أن أشيد بالعمل الذي اضطلع به سلفه، سعادة السيد هان سونغ - سو، والسفير تورشتاين إنغولفسون والسفيرة باتريشيا دورانت، ونواب رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، على جهودهم الدؤوبة التي بذلوها بشأن هذا الموضوع.

وميانمار، باعتبارها مدافعا قويا عن مبدأ تعددية الأطراف، تولي اهتماما خاصا لتقرير المجلس. وذلك التقرير، الذي قُدِّم بموجب المادة الرابعة والعشرين من الميثاق، لا يزال يمثل حلقة وصل حيوية بين الهيئتين الرئيسيتين - الجمعية العامة، حيث تُمثل فيها ١٩١ دولة ذات سيادة، ومجلس الأمن، المكون من خمسة أعضاء دائمين وعشرة أعضاء غير دائمين، والذي أوكلت إليه الدول الأعضاء المسؤولية البالغة الأهمية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وفي السنة الماضية، أشار وفدي، مع وفود أخرى، إلى أنه ينبغي من أجل أن يصبح تقرير مجلس الأمن ذا قيمة أكبر، أن يُقدم في الوقت المناسب بيانا مفصلا وكاملا وتحليليا عن أعماله. ويسرنا أن نرى الصيغة المحسنة لتقرير هذه السنة، الذي يقدم لنا بيانا تحليليا لأعمال المجلس في مقدمته. ولذلك أود أن أعرب عن تقديرنا للسفير محبوباني وفريقه على إسهامهم القيم. وأود أن أحث المجلس على أن

وإذا كان لنا أن نتفق على توسيع مجلس الأمن في فئة واحدة، وألا نُجري سوى تغييرات مصطنعة في أساليب عمله، فإننا بذلك لا نكون نتناول المسائل الرئيسية. وإنما نكون فقط متخططين لها ومديمين نظاما دوليا يتسم بالظلم. وقد كان رأي حركة عدم الانحياز دائما أن توسيع وإصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يكونا جزءا لا يتجزأ من صفقة مشتركة كاملة. ونحن نؤيد ذلك الرأي. مسائل المجموعة الأولى والمجموعة الثانية هامة بنفس القدر ومن الضروري النظر فيها معا. وأي قرارات نهائية بشأن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن تكون في شكل اتفاق على صفقة متكاملة تشتمل على توسيع عضوية المجلس، في الفئتين الدائمة وغير الدائمة على حد سواء، وعلى مجموعة شاملة من التدابير التي يُوصى بها، ويضفي عليها المجلس الطابع المؤسسي، لإصلاح إجراءات المجلس من أجل المزيد من الشفافية ومشاركة الدول الأعضاء في عملياته لصنع القرارات.

والنتيجة الناجحة لجهودنا من أجل إصلاح شامل لمجلس الأمن حيوية لنا جميعا. وحالة الجمود التي نجد أنفسنا فيها لا يمكن التغلب عليها إلا بإرادة سياسية أكبر يديها المعنيون. ونحن نأمل أن تسود الواقعية وألا يكون تطلعنا إلى مجلس أكثر تمثيلا، وأكثر شفافية، وأكثر ديمقراطية رؤية لمستقبل بعيد وإنما حقيقة نعتز بها.

وأخيرا، أود أن أعرب عن ثماني وفد بلدي الخالصة لإسبانيا، وألمانيا، وأنغولا، وباكستان، وشيلي على انتخابها أعضاء غير دائمة العضوية في المجلس لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. ونحن نتمنى لها كل نجاح وهي تعمل لتحقيق السلم والأمن للمجتمع الدولي.

السيد فالديس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ ببيان شيلي بالإعراب عن تقدير وفد بلدي لرئيس مجلس

بتصرفه بشكل حاسم وإجماعي، دلت على قيمة وأهمية التعددية.

إن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) فرض تعهدات ملزمة على كل الدول الأعضاء لمنع وقمع الإرهاب. ولجنة مكافحة الإرهاب، تحت رئاسة السفير غرينستوك، رصدت باقتدار تنفيذ ذلك القرار. واتخذت مياثمار التدابير التشريعية والتنفيذية الضرورية لوضع القرار موضع التنفيذ. وقدمنا التقارير المطلوبة منا أيضا. وأود كذلك أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد التزام مياثمار القوي بمكافحة الإرهاب وعزمها على التعاون التام مع المجتمع الدولي في مجال مكافحة الإرهاب.

أود أيضا أن أعرب عن التقدير للإحاطات الإعلامية القيمة التي قدمها لنا رئيس اللجنة خلال فترة الإبلاغ.

اسمحوا لي بأن أدلي بعدة تعليقات عن إصلاح مجلس الأمن. المجلس جوهر نظامنا للأمن الجماعي. ولذلك، نود أن نرى مجلسا أكثر تمثيلا، وأكثر شفافية، وأكثر ديمقراطية.

إن أكثر من ١٥٠ رئيس دولة وحكومة اعتمدوا بالإجماع إعلان الألفية وعقدوا العزم على تكثيف الجهود من أجل إصلاح شامل لمجلس الأمن. ومع ذلك، فإن التقرير الذي قدمه الفريق العامل المفتوح باب العضوية أظهر بوضوح أنه لم يُحرز تقدم كبير فيما يتعلق بالمسائل الحاسمة، مثل توسيع العضوية ومسألة حق النقض. ومع ذلك، يشعر وفد بلدي بالسرور لأن غالبية أعضاء الفريق العامل يجذون الرأي القائل أن يكون استخدام حق النقض قاصرا على الأمور التي تقع في إطار الفصل السابع من الميثاق.

لقد أتاحت لمياثمار الفرصة لتحديد موقفها بشأن إصلاح مجلس الأمن في مناسبات عديدة سابقة. ونحن نود مرة أخرى أن نحذر من إغراء اللجوء إلى حلول جزئية.

٢٤١/٥١ المعنون "تعزيز منظومة الأمم المتحدة"، أوكلت فيه مهام مختلفة إلى الجمعية، ومن بينها، التقييم الذي يجب أن يجريه رئيس الجمعية العامة لمناقشة تقرير المجلس. ومع ذلك، فإن القرار السياسي الضروري لم يتخذ للقيام بذلك.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، شهد العالم برعب الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر. ومن الضروري أن نبرز اليوم، أكثر من أي وقت مضى، سرعة وفعالية المجلس في التصدي لتلك الأحداث المروعة.

وباتخاذ المجلس لقراره ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي أنشأ بموجبه لجنة مكافحة الإرهاب برئاسة السفير جيرمي غرينستوك، وبإنشاء اللجنة المقامة بموجب قرار المجلس ١٢٦٧ (١٩٩٩)، برئاسة السفير ألفونسو بالدبيسو، يكون المجلس قد اتخذ قرارين قيمين لا يقبلان الجدل. وبالمثل، يدل على ذلك أيضا قرار مجلس الأمن ١٤٣٨ (٢٠٠٢) الذي اتخذ مساء أمس بشأن الهجمة الشنيعة التي وقعت في بالي. ومن المهم أن نتذكر هذه الحقائق في هذا الوقت الذي تصدر فيه توقعات مشؤومة من نفس هذه المنصة بشأن مستقبل منظمتنا.

وأثناء الفترة قيد التقييم، نلاحظ مرة أخرى أن التعاون بين مجلس الأمن وغيره من هيئات الأمم المتحدة المسؤولة عن مجالات حيوية، مثل تخفيض حدة الفقر، والمساعدة الإنمائية، وحقوق الإنسان، والبيئة، أمر جوهري لمعالجة الأسباب الجذرية للتهديد الذي يشكله الإرهاب.

والعولمة مصدر ثروة وثورات مدهشة. وغالبا ما تكون رائعة - في مجالي التكنولوجيا والاتصالات، إلا أنه لا يزال غير واضح للجميع ما إذا كان عدد السكان الذين ستشملهم العولمة أكثر من العدد الذي ستهشمه. وبالعكس من ذلك، من الواضح أن عملية العولمة، التي لا يمكن التحكم

الأمن، السفير مارتين بيلينغا - إيبوتو، ممثل الكاميرون، على عرضه التقرير السنوي للمجلس على الجمعية العامة، إعمالا للمادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق.

وأشكر أيضا الوفود التي تكلمت قبلي على ثنائيتها التي أعربت عنها لشيلي. بمناسبة عضويتها المقبلة في مجلس الأمن. ونؤكد مرة أخرى أيضا تمنياتنا بالنجاح في أداء ذلك الدور الهام لإسبانيا، وألمانيا، وأنغولا، وباكستان.

إننا نشارك في التعازي التي أعرب عنها لحكومتَي أستراليا وإندونيسيا بسبب الأحداث المأساوية التي وقعت مؤخرا في جزيرة بالي. فذلك الهجوم الغادر يثبت الطابع العالمي للإرهاب ويؤكد ضرورة الحفاظ على وحدة هذه المنظمة.

نلاحظ بارتياح أن التقرير الذي نتناوله اليوم يقدم في شكل جديد يعكس الآراء التي أعربت عنها الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع في دورتها السادسة والخمسين. وهو يسجل أيضا بعض التقدم في الاتجاه الصحيح بإدراجه في المقدمة تحليلا موجزا لعمل المجلس خلال الفترة محل الاستعراض. ومع ذلك، لا يزال هناك شوط ينبغي أن نقطعه قبل تحقيق الهدف المرجو، وهو أن تتوفر لدينا دلائل واضحة دقيقة على التقدم الذي يحرزه المجلس، وفرع للاقتراحات المتعلقة بتحسين أساليب العمل. والعرض الحالي لا يزال يُتقى على تركيز رسمي لا يعكس الحقائق التي يواجهها مجلس الأمن، وهو بالتالي لا ييسر إجراء حوار فعال بين هيئات الأمم المتحدة.

ومن الإنصاف أن نعترف بأن الجمعية العامة عليها بعض المسؤولية في هذا الأمر، لأنها لم تتمكن من تنفيذ الاتفاقات الحالية التي تتصل بتقرير مجلس الأمن. وكما نعلم، اتخذت تلك الهيئة قرارات عديدة فيما كانت تبذل الجهود لتحسين أساليب عمل الجمعية العامة، بما فيها القرار

كثير من الأحيان. فمن لا يدرك أن مأساة فلسطين وإسرائيل هي إحدى القضايا - إن لم تكن القضية الجوهرية - في العلاقات الدولية في الوقت الحاضر؟ ومن يمكنه أن يغفل أن المجتمع الدولي قرر التدخل - بل ويتدخل بالفعل - في حالات ذات أبعاد أقل يكون تهديدها للسلم والأمن الدوليين أبعد بكثير؟ في أي مدى يمكن للبشرية أن تتحمل المزيد من التدهور في الأحوال المعيشية المروعة للشعب الفلسطيني الممزق والمزيد من عمليات القتل في إسرائيل نتيجة للإرهاب؟ وكما يقترح الأمين العام، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتدخل في هذا الصراع وأن يهيب الظروف التي يمكن في ظلها أن تستأنف الأطراف المعنية المفاوضات المؤدية إلى إرساء السلام الدائم.

وتشكل الحالة في العراق تحديا خاصا يواجهه مجلس الأمن. وينبغي للمجلس أن يتخذ قرارات موحدة تجسد نتائج مناقشات صريحة ومعلنة لجميع أعضائه. وينبغي للعراق، من جانبه، أن يفي تماما وبدون أي شرط أو تسويق بالالتزامات المفروضة عليه. بموجب قرارات مجلس الأمن. وإلا، ينبغي للمجلس أن يتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ قراراته. ونرحب بقرار إجراء مجلس الأمن مناقشة مفتوحة غدا حول هذه المسألة.

ونتابع باهتمام وارتياح نتائج بعثات مجلس الأمن إلى القارة الأفريقية والتقدم المحرز في فهم الأسباب الجذرية للصراع في المنطقة. وفي هذا الصدد، يعرب وفد بلادي عن امتنانه لرئيس لجنة الجزاءات المعنية بسيراليون، السفير أدولفو أغيلار سنسر، ممثل المكسيك، على التقرير المقدم إلى المجلس عن زيارته لدول اتحاد نهر مانو في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٢. ونود كذلك أن نعرب عن ارتياحنا للنتائج التي أحرزتها آلية رصد الجزاءات المفروضة على يونيتا، برئاسة السفير جوان لارين.

فيها والتي تتبع من البلدان الغنية، تطلق موجة من العوز المتسم بالعولمة، مما يؤدي إلى المزيد من العزلة والتطرف.

وهناك تهديدات وتحديات جديدة يواجهها السلم والأمن الدوليان تظهر كل يوم تقريبا وتتغير بسرعة تصيبنا بالدوار. ولا تعتمد مصداقية الأمم المتحدة في الألفية الجديدة على إرادتها أن تنشئ نظاما يركز على القوة، بل على وضعها رؤية متكاملة من شأنها أن تمكنها من المعالجة الحاسمة للتهميش والظلم والفقر المدقع، ومن تطوير القانون الدولي، ومن الصون الصارم للسلم والأمن حيثما حاول الإرهاب أن يفرض نفسه.

ولتحقيق ذلك، من الضروري أن نستطلع بحسب مقترحات الأمين العام بشأن السبيل الذي يجب اتباعه لإصلاح منظمتنا. وفضلا عن ذلك، نرى أن الواقع سيغيرنا - إن عاجلا أو آجلا - على إعادة تقييم الحاجة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن من جميع جوانبه.

وترى بلادي أنه ينبغي لمجلس الأمن ألا يظل انعكاسا لحقائق الحرب العالمية الثانية، كما لا يسعه أن يظل كذلك؛ بل ينبغي أن يكون انعكاسا للاتجاهات الإقليمية الجديدة التي تميز النظام الدولي الآن. وينبغي أن يركز الطريق الذي نسلكه على البحث المتفاني عن الخير العام بحيث لا تتمثل المبادئ التوجيهية الرئيسية في زيادة كفاءة مجلس الأمن فحسب، وإنما أيضا في صفته التمثيلية وشرعيته، لكي يصبح هيئة تتسم بقدر أكبر من الديمقراطية وفقا لتطلعات المجتمع الدولي وواقعه اليوم.

ونقدر الاهتمام الذي أولاه مجلس الأمن للحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين، التي لا تسمح خطورتها بالامبالاة. ولكن يبدو أنه من المستحيل أن نتجاهل أن التهديد باستخدام حق النقض في هذه المسألة كثيرا ما يشل حركة المجلس، إذ يجرد قراراته من الفعالية في

عن تعازينا لجميع البلدان الأخرى التي عانت من فقدان الأرواح في ذلك الحدث المأساوي.

وأهنيئاً رئيس الجمعية العامة على قراره بالجمع بين المناقشة المعنية بالتقرير السنوي لمجلس الأمن والمناقشة المعنية بإصلاح مجلس الأمن. فهذا إبداع هام يسير في اتجاه تبسيط أعمال الجمعية العامة، الذي تحث عليه بشدة إيطاليا وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي.

وترى إيطاليا أنه علينا أن نجعل السير قدما في إصلاح الأمم المتحدة أولويتنا المشتركة بحيث نعزز قدرتها على العمل وعلى كفاءة الأمن الدولي في إطار من الاستقرار والسلام.

لقد كانت الأشهر الـ ١٢ الماضية فترة عصيبة ومليئة بالتحديات على نحو خاص بالنسبة لمجلس الأمن. الحرب ضد الإرهاب، وعمليات السلام، وبناء الدول، والدعم السياسي لجهود الوساطة في عدد من الأزمات الإقليمية: اضطلع أعضاء مجلس الأمن بمسؤولياتهم المختلفة في جبهات عديدة وفي آن واحد، كما يرد في الوثائق الجديدة المعروضة علينا بموجب المادة ١٥ من الميثاق. وأود أن أشيد بالتغييرات التي أدخلت على فحوى وشكل التقرير السنوي وأن أشيد بالإسهام النشط لعدد من الأعضاء غير الدائمين في هذه النتيجة. كما تعرب إيطاليا عن تهانيتها لرئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السير جيريمي غرينستوك، على قيادته الحازمة والقديرة لهذه اللجنة الهامة.

لقد أولى أعضاء مجلس الأمن في العام الماضي اهتماما أكبر لتحسين الشفافية والانفتاح في أساليب عملهم. وهذا أمر جدير بالثناء. وأثبتت كذلك الجلسات الختامية للمجلس أنها فرصة مفيدة لتقييم العمل الشهري والنظر في كيفية تحسين جوهر هذا العمل ونواحيه الإجرائية. وبالنسبة لمن يقدمون من خارج المجلس إسهاما مسؤولا في إطار ولاية

وندرک ونقدر المساعدات والتوجيهات المستمرة التي يقدمها المجلس إلى شعب تيمور - ليشتي، الذي حقق استقلاله في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ بعد عملية معقدة اتسمت بالمصاعب في بعض الأحيان.

وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، نرى أن عقد اجتماعات مشتركة بين فريق مجلس الأمن العامل المعني بعمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات آلية ممتازة لإدخال الدول المشاركة في كل حالة في عملية صنع القرار. ونؤيد تحسين هذه الآلية بحيث تطور قدراتها إلى أقصى حد لكي تشارك البلدان المساهمة بقوات بفعالية في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليها.

وأخيرا، لا يسعنا أن نغفل الاعتراف بتفاني المجلس في معالجة قضايا مثل منع نشوب الصراعات المسلحة، والأسلحة الصغيرة، والأطفال في الصراعات المسلحة، وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، والمرأة والسلام، وغير ذلك من المسائل الهامة.

وترحب شيلي باستمرار لجوء البلدان إلى الأمم المتحدة لحل صراعاتها. ويكمن الأمن الدولي الجماعي في التزام الدول الأعضاء بالتعاون المتعدد الأطراف. ولكن صون هذا الالتزام يتطلب تعديلا فوريا للمعايير التي توجه عمل مجلس الأمن. ونعلم أن هذه الممارسة لن تكون يسيرة، نظرا لطبيعة وتنوع وجهات النظر والمصالح. إنها ستكون صعبة. ولكن ذلك لا يعني أنها ستكون مستحيلة.

ويمكن للمنظمة أن تعتمد على دعم بلادي القوي لكل ما هو مطلوب لتحقيق هذا الهدف.

السيد فنتو (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أتقدم بتعازي حكومة إيطاليا إلى السلطات الإندونيسية بشأن الهجمة الإرهابية الخطيرة التي وقعت في بالي، ونعرب

الأمم المتحدة، خاصة عندما نواجه تهديدا خطيرا وشيكا ومؤكدا. ولا بد أن نحرص بشكل متساو على عدم إعطاء انطباع بوجود نُهَجٍ مختارة أو حزئية، وذلك عندما يتعذر التوصل إلى توافق في الآراء خلال مشاورات مغلقة أو عندما يُمنع المجلس من التصدي لتهديد خطير لصون السلام. ومن شأن تعريض مجلس الأمن للاهتزازات بازواجية المعايير أن يقوض مصداقيته ويُضعف قراراته. وفيما يتعلق بهذا الجانب الأساسي، ذكر بيان الأمين العام الافتتاحي أمام الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة بعض القضايا ذات الأولوية التي ستختبر سلطة مجلس الأمن في الأسابيع والأشهر القادمة.

وعندما واجه مجلس الأمن تهديدا خطيرا من الإرهاب الدولي، أثبت أنه قادر على التحرك السريع والحاسم بطريقة تعاونية. ولكي يشجع مجلس الأمن على الحكم العالمي فإنه يحتاج إلى قيادة حقيقية تستند إلى الرؤية الجماعية والمصالح والقيم المشتركة.

ولهذا ترى إيطاليا، في إطار المناقشات الحالية بشأن إصلاح مجلس الأمن، أنه ينبغي التعامل مع قضيتي التمثيل والفعالية على نحو مترادف. ولا يمكن للمرء أن يتصور تغيير حجم أو تشكيل مجلس الأمن بدون البحث في نفس الوقت، وبعناية، في عواقب أية صيغة لزيادة عدد الأعضاء. وهؤلاء الذين يطالبون بزيادة عدد الأعضاء الدائمين ينبغي أن يقدموا أسبابا مقنعة بشأن نقطتين على الأقل: الأولى، الأهلية والسلطة من الناحية السياسية أو الجغرافية السياسية أو العالمية - وليس مجرد المالية - للحصول على هذا الامتياز؛ والثانية، تأثير مثل هذه الزيادة في عدد الأعضاء على عملية صنع القرار من حيث الكفاءة والشفافية. وفي الحقيقة، لن يؤدي إضافة أعضاء جدد إلا إلى زيادة نواقص المجلس الحالية.

المجلس في حفظ السلام في مختلف المناطق المضطربة من العالم، من البلقان إلى أفغانستان، ومن أفريقيا إلى الشرق الأوسط، فمن المهم أن يتمكنوا من التوافق مع قرارات مجلس الأمن. والسماح لنا بالمشاركة بوتيرة أكبر في أعمال المجلس سيمكننا إلى حد ما من التعبير عن آرائنا بشأن قضايا ذات أهمية مباشرة للمجتمع الدولي. ولذلك نوصي بإحراز المزيد من التقدم في هذه النقاط.

وتظل الشفافية وسيلة تمكّن أعضاء من خارج المجلس من التأثير على قرارات المجلس. وهي ليست غاية في حد ذاتها، ولا يمكن أن تكون كذلك. ولهذا ينبغي أن يكون هناك تقدم مستمر في التفاعل بين الأعضاء وغير الأعضاء الذين تتأثر مصالحهم بوجه خاص، حسبما يرد في المادة 31 من الميثاق. في الوقت نفسه، وكما يوصي الأمين العام في تقريره "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات" (A/57/387)، نشجع مجلس الأمن على النظر في تدوين التغييرات التي تمت مؤخرا في ممارسة عمله.

إننا ندرك أنه في بعض الحالات تتطلب الحساسية السياسية للقضايا قيد النظر أن تحظى المناقشات بدرجة من السرية والمرونة. ولكن عندما تصبح عملية صنع القرار في المجلس غامضة تماما، تفقد قراراته السلطة وتنجح إلى التفسيرات المتناقضة التي توهن تنفيذها. وينبغي لنا جميعا أن نجدد الدعوة إلى الامتثال التام لقرارات مجلس الأمن والالتزامات الأخرى في إطار القانون الدولي.

صحيح أن السعي إلى توافق الآراء - أي حشد أكبر نطاق ممكن من التأييد لعمل ما محدد - قد يبدو عملية شاقة وتستغرق وقتا طويلا. ولكن عندما يكون أمننا المشترك في خطر يصبح من الضروري أن نحري تقييما مشتركا وعاقلا يسمح بتقاسم المسؤوليات على الصعيد الدولي. وفي نهاية المطاف، ما يجب أن نتجنبه جميعا هو إعطاء انطباع بتراخي

السلام أو بناء السلام تابعة للأمم المتحدة في أفغانستان وتيمور الشرقية وأنغولا، وبدأ بإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ونحن نشجع أعضاء مجلس الأمن على صياغة استراتيجيات متماسكة ومتكاملة لدعم الانتقال إلى السلم والاستقرار الدائمين. وينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تستند إلى إنشاء مؤسسات ديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، وذلك بالتشاور الوثيق مع أكبر المانحين والوكالات والصناديق والبرامج المتخصصة.

وأختتم كلمتي بطرح سؤال. مع دخول المناقشات الدائرة بشأن إصلاح مجلس الأمن عامها العاشر، كيف يمكننا المضي قدما؟ أود أن أذكر بالمرق السادس لتقرير العام الماضي (A/56/47)، الذي يتضمن اقتراحا واقعا قدمته إيطاليا وأيدته بلدان عديدة خلال المناقشات التي أحرقت في الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وترى إيطاليا أن اقتراحنا سيوفر أساسا نافعا جدا للتوصل إلى اتفاق عام بشأن الإصلاح الشامل وذي المغزى لمجلس الأمن وهو ما دعا إليه إعلان الألفية.

السيدة بوليدو ساننانا (فنزويلا) (تكلمت بالاسبانية): نضم صوتنا إلى أصوات المتكلمين الذين سبقونا في إدانة الأعمال الإرهابية التي اقترفت مؤخرا في إندونيسيا، ونعرب عن مواساتنا لأسر الضحايا.

ومن دواعي الارتياح الخاص لوفد جمهورية فنزويلا البوليفارية أن يشارك في مناقشة اليوم بشأن تقرير مجلس الأمن، نظرا لأن التغييرات الإيجابية التي لاحظناها في عمل تلك الهيئة الهامة على النحو المعبر عنه في التقرير تؤكد ثقتنا بعضويتنا في هذه المنظمة. وفي نفس الوقت، نشعر بالتشجيع من جراء الاستعداد الذي أبداه أعضاء مجلس الأمن لبحث بعض الاقتراحات المطروحة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما يتعلق بذلك التقرير.

إن إيطاليا ملتزمة بالجهود الساعية إلى تعزيز مجلس الأمن. ولقد قمنا في العام الماضي بصياغة بعض المقترحات بشأن مجالات ينبغي لمجلس الأمن أن يتدخل فيها، حسب رأينا. ويسعدنا أن نلاحظ أن القضايا التي تم تناولها، بشكل جزئي على الأقل، قد اقتربت أكثر من الحل. ونود أن نركز هذا العام على مسألتين محددتين. المسألة الأولى هي العلاقة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية. فالمنظمات الإقليمية تقدم إسهاما حاسما في تنفيذ قرارات المجلس. وعلى سبيل المثال، تعاون المنظمات الإقليمية يعزز كثيرا أنشطة المجلس في مجالات الجزاءات، ومحاربة الإرهاب، والقيام بالعمليات المعقدة لحفظ السلام، مثل عمليات البلقان - التي سيتم فيها إرساء نموذج جيد لاستراتيجية الخروج عندما يتسلم الاتحاد الأوروبي مهمة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في 1 كانون الثاني/يناير 2003. ويكفي أن يفكر المرء في امتداد نشاط لجنة مكافحة الإرهاب أو لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار 1276 (1999). ولا بد أن نقر بأن بعض المنظمات الإقليمية قد رسخت قدراتها في إدارة الأزمات إلى مستوى يمكنها من الإسهام في عملية صنع القرار في مجلس الأمن. ولذلك ينبغي للمجلس أن يستفيد بشكل أكبر من آراء تلك المنظمات الإقليمية، نظرا لأنها غالبا مزودة بموارد سياسية ومالية كبيرة وتملك قدرة أفضل على تعبئة إرادة الأطراف الإقليمية الرئيسية الفعالة.

ولتحقيق ذلك، تروج إيطاليا بنشاط لهوية الاتحاد الأوروبي في أعمال مجلس الأمن. ويشجعنا التقدم المحرز حتى الآن وإدراك القدرة الكبيرة والواضحة للاتحاد الأوروبي على تقديم إسهام أكبر ومتماسك في مجالي الأمن والسلم.

والقضية الثانية مرتبطة ببناء السلام والانتقال إلى التوطيد الدائم للسلام. وفي العام الماضي لم يشرع مجلس الأمن في أية عمليات سلام جديدة. ومع ذلك، وفي نفس الوقت، أعاد المجلس هيكله وتعديل ولايات بعثات لحفظ

ويمكن إعداد الجزء الثاني طبقاً للنموذج المتبع في إعداد المقدمة، بحيث يجري النظر في كل موضوع على أساس معالم معينة تتصل - على سبيل المثال - بالإجابة على الأسئلة التالية: ماذا فعل المجلس بالنسبة لكل بند من البنود التي نظر فيها؟ ما مدى التقدم الذي أحرزه المجلس في هذا السياق؟ ما هي آثار ذلك كله على السلم والأمن الدوليين أو على فرص النجاح الآنية والمستقبلية بالنسبة لكل موضوع من المواضيع المعروضة؟

وانطلاقاً مما تقدم يمكن الإبقاء على الفروع أولاً إلى رابعاً من الجزء الأول نظراً لأنها تشكل وثيقة مرجعية مفيدة وسريعة، بينما يمكن استيعاب بقية الجزء الأول الذي يشير إلى الجلسات التي عقدها المجلس في الجزء الثاني، الذي سيتطور بالطريقة التي اقترحتها من قبل على أساس المعايير المواضيعية والجغرافية بدلاً من وضعها تحت العنوان "جلسات مجلس الأمن".

ونعتقد أن هذه الصيغة ستكون أكثر فائدة لإجراء تقييمات وإتاحة معلومات وتقديم نتائج. ووفد بلادي مقتنع بأنه لو تمت هذه التغييرات فسيؤدي ذلك إلى إعداد تقارير أكثر موضوعية عن الشكل الموجز الذي قدمت به وثيقة هذا العام، بدون أن تكون مطولة كالتقارير التي كانت تقدم قبل العام الحالي.

ومن شأن هذه المنهجية أن تسمح - على سبيل المثال بزيادة تطوير مسائل ذات أهمية قصوى لمجلس الأمن، والأمم المتحدة برمتها، وعموم أعضائها، مثل مكافحة الإرهاب. وبتلك الطريقة يمكن زيادة توسيع نطاق التحليل الوارد في المقدمة لذلك الموضوع وبتضمينه كجانب هام من جوانب القسم التحليلي المناظر. وبذلك، نتجنب أن تقتصر هذه المسألة على مجرد سرد حسب التسلسل الزمني يرد في إطار اجتماعات اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) - في الفرع ثامناً من الجزء الأول، وفي الفصل ١٧ من الجزء الثاني المعنون: "التحديات التي

ولن يجانبنا الصواب في هذه المناسبة إلا إذا سلمنا بالعمل الذي أنجزه الذين اشتركوا في هذه العملية المعقدة. ونود أن نثني بشكل خاص على سفير سنغافورة، كيشور محبوباني، وسائر أعضاء الفريق العامل معه لمهارتهم المهنية وإحساسهم بالالتزام للأمم المتحدة وذلك من خلال اضطلاعهم بمهمة تقديم تقرير مجلس الأمن في شكله العام الجديد.

وأسوة بالمتكلمين الذين سبقوني، أود أن أشير إلى بعض الجوانب المحددة. أولاً، إن تطبيق منهجية جديدة في إعداد التقرير لتضمين مقدمة تتناول بشكل فعال مطالبنا من أجل تقديم نهج تحليلي وشكل عام متعدد الأجزاء ينقسم إلى عدد من الفصول أمر إيجابي جداً. هذا الإخراج للشكل العام للتقرير يزيد من سهولة الحصول على نظرة شاملة مع تجنب تكرار الوثائق التي نشرت بالفعل وأصبحت معروفة للوفود، وبذلك تمنع الإهدار من ناحية الموارد والوقت والطاقة.

إن الإطار التخطيطي الذي تدور حوله معظم أجزاء التقرير يمكن أن يثبت جدواه لو زاد تطويره بحيث لا نعود إلى المنهجية السابقة، وإنما نستخدمه ليشكل الأساس اللازم لإجراء تقييم تحليلي.

ومن المؤكد أن الممارسة القيمة التي اتبعت في الجزء التمهيدي من التقرير تشكل توجيهاً مفيداً لبلوغ تلك الغاية ويمكن أيضاً توسيع نطاق هذا النهج ليشمل الوثيقة برمتها. ولكنه سيكون أوثق صلة بالجزء الثاني بشكل خاص وهو الجزء الذي يعرض جميع المسائل التي نظر فيها المجلس في إطار مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين.

ومن شأن تطبيق معايير جغرافية وموضوعية حسبما يبدو في حالة الأجزاء الثاني والثالث والرابع من التقرير أن يجعل من الممكن تطوير تلك الأجزاء من الناحية التحليلية.

أيضا أن المسائل المتصلة بأفريقيا تشغل جزءا كبيرا من جدول أعمال المجلس، الأمر الذي يدل على اهتمام المجلس بهذه المسائل في سياق الآفاق الجديدة المتاحة لتلك القارة.

ويثني وفد فنزويلا على المجلس لمحاولته تنسيق عمله مع عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويأمل في أن يواصل المجلس تركيز جهوده على هذه المسائل من أجل تحقيق هدفه الذي يتوخى التوصل إلى حلول تمكنه من الوفاء بشكل أفضل بالتزامه الأساسي حيال صون السلم والأمن الدوليين.

ويدرك وفد بلادي حجم التحدي الذي واجهه مجلس الأمن من جانب أعضاء المنظمة، وهو تحد ضخم وحساس للغاية نظرا لأنه ليس من السهل إرضاء هذا العدد الكبير من البلدان التي لها آراء ومصالح مختلفة، وتقديم تفسير للحقائق يكون مقبولا للجميع.

ونظرا لأننا استطعنا أن نحرز تقدما بإصدار هذه الصيغة المنقحة من التقرير، فإننا نشعر بالتفاؤل حيث لا نرى أي سبب لعدم استمرار هذه الممارسة.

وفي هذا الصدد، نعتبر أن اقتراح السفير محبوباني بتطوير معايير لتقييم عمل المجلس، واستخدام منهجية، وبإجراء بحث لتوفير الأرقام والبيانات الإحصائية، أمور من شأنها أن تتيح للمجلس أدوات للتقييم التحليلي نرغب جميعا في رؤيتها.

وأود أن أتطرق بإيجاز هنا إلى مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته. ومما يثير الاهتمام أن في الإمكان التعليق على كلا البندين في جدول الأعمال معا.

ومن سوء الطالع، إننا لا نشعر بنفس التفاؤل في هذا المجال كما كنا نشعر فيما يتعلق بتقرير مجلس الأمن. ولا يسعنا إلا أن نلاحظ، مع الأسف، أن سنة أخرى انقضت بدون إحراز أي تقدم ملموس بشأن إصلاح هذه الهيئة الرئيسية، بالرغم من اعترافنا بالتغيرات البارزة التي

يتعرض لها السلم والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية“.

وسيكون من المفيد جدا إجراء تقييم لعمل تلك اللجنة نظرا لوجود أساس ممتاز لعملها أرساه رئيسها السفير جيرمي غرينستوك، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، في عملية تبادل المعلومات القيمة التي أنشأها مع الدول غير الأعضاء في المجلس. وسيكون من المفيد أيضا عقد جلسات تفاعلية علنية لمجلس الأمن يمكن خلالها تقييم عمل لجنة مكافحة الإرهاب بغية زيادة تحسين عملها.

ثانيا، نرحب بالإشارة إلى الجلسات الختامية لعرض نتائج عمل المجلس. ويقدر وفد بلادي تمام التقدير أهمية هذه الجلسات نظرا لأن التحليلات التي يجريها أعضاء المجلس تتيح لممثلي الدول غير الأعضاء في المجلس المعلومات اللازمة للتعبير عن رؤية مشتركة، وتحليل أنشطة المجلس، وتبليغ حكوماتهم بما بطريقة فعالة.

ولئن كنا نقدر الإشارة إلى الجلسات الختامية تلك وحقبة أن المجلس يواصل اتباع هذه الممارسة، فإننا سنقدر أيضا إدراج ملخص لتلك التقييمات في التقارير المقبلة، نظرا لأنها ستساعد بطبيعتها في وضع النهج التحليلي الذي نتطلع إليه جميعا.

ونلاحظ مع التقدير الوثائق التي وزعها في هذا الخصوص بعض أعضاء مجلس الأمن تمشيا مع مسؤولية رئاسته لمجلس الأمن عندما تعقد في نهاية كل شهر جلسات ختامية لتحليل عمل تلك الهيئة. ويؤسفنا أنه لا توجد أي محاضر حرفية لتلك الجلسات.

ونرحب بحقيقة أنه خلال عمل مجلس الأمن على النحو المبين في التقرير تم التشديد على بنود مواضيعية معينة ذات أهمية خاصة لوفد بلادي. وهي تشمل قضايا المرأة؛ والسلام؛ والأمن؛ والأطفال والصراعات المسلحة؛ وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة؛ والأسلحة الصغيرة. ونلاحظ

ونأمل أن تعزز روح الإصلاح التي بدأت تبرز في مجلس الأمن، تطبيق التغييرات الضرورية، المشار إليها في التقرير، وأن تحدث تأثيراً على الدول الأعضاء وتعزيز إبرام اتفاق عام بينها على أمل تحقيق إزالة حق النقض وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. ويعني الانفتاح الذي أظهره أعضاء مجلس الأمن إزاء التقرير، أن التغيير ممكن، وهذا ما يدعونا إلى الاستمرار في الثقة بأنه يمكن توجيه مجلس الأمن في اتجاه التغيير المنشود لضمان الحكم الصالح في المنظمة.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي في البداية بالتعبير عن تعازينا القلبية لشعب وحكومة إندونيسيا ولأسر الضحايا من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك كثيرون من جنوب أفريقيا، على المأساة المدمرة التي حدثت في بالي، إندونيسيا.

إن هذا الهجوم الإرهابي يذكرنا بالتحديات العاجلة التي يجب على المجتمع الدولي أن يواجهها الآن. فالناس الذين قتلت سياراتهم المفخخة حوالي ٢٠٠ من المدنيين الأبرياء في بالي هم خارجون على القانون لا يحترمون أعراف وقوانين المجتمع المتحضر. وهم يعتقدون خطأً أن في إمكانهم تحقيق أهدافهم من خلال الفوضى وسفك الدماء. ويجب أن يوضح ردنا كمجتمع دولي أننا متحدون في عزمنا على مكافحة الإرهاب ولدينا الاستعداد والإرادة على الرد جماعياً. وبصورة متعددة الأطراف.

وكما أورد الأمين العام في تقريره بشأن تعزيز الأمم المتحدة:

”فإن الحاجة إلى مؤسسة متعددة الأطراف فعالة - ومكرسة لخدمة البشرية في مجموعها - لم يكن الشعور بما بهذه الحدة على الإطلاق عما هو عليه في العصر الحالي للعولمة“. (A/57/387، الفصل الأول، الفقرة ٢)

تحققت في مجالات متنوعة تتصل بمناهج عملها، وشفافية أداؤها لوظيفتها، وزيادة في عدد الجلسات العلنية والجلسات الختامية الدورية، وتأسيس طريقة أكثر إنصافاً لوضع قائمة المتكلمين في المناقشات العامة.

هذه التغييرات، رغم أنها جيدة في حد ذاتها، إلا أنها لا تعالج القضية الرئيسية لإصلاح المجلس. ولم يتحقق منظور كلي شامل يكون أساساً للتغييرات الضرورية، من قبيل تلك التغييرات المتعلقة بتكوين المجلس وزيادة عضويته، وقضية حق النقض وأساليب العمل.

وبصفة خاصة، نؤكد من جديد أن من غير الممكن فك الارتباط بين زيادة عدد أعضاء المجلس ومسألة حق النقض. وينبغي إزالة امتياز حق النقض، الذي ظللنا نرفضه باستمرار منذ وضع ميثاق الأمم المتحدة، أو على الأقل، ينبغي ضبط استخدامه طبقاً لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء في المنظمة. ولذلك، في إصلاح المجلس، لا نستطيع غض الطرف عن هذه المسألة إذا أردنا تحويل هذا الجهاز إلى جهاز ديمقراطي، ومنصف وشفاف.

وبعد ما يقارب عقداً من الدراسة والفحص والنظر داخل الفريق العامل الرفيع المستوى الذي يرأسه رئيس الجمعية العامة، ورغم حقيقة بذل كثير من الجهود لتحقيق الهدف الذي أنشئ لأجله، تشعر فتزويلاً أن هذه العملية أصبحت أكثر إلحاحاً. وهذا صواب خاصة في الوضع الحالي، نظراً لأن جميع الدول الأعضاء تواجه حاجة ملحة لإعطاء قوة دفع جديدة للأمم المتحدة، وإعادة الحيوية للجمعية العامة، وتعزيز المنظمة، لا سيما بعد تقديم الأمين العام لتقريره بهذا الشأن.

ورغم الأهمية الكبيرة لمجلس الأمن، إلا أنه لا يزال أحد أجهزة الأمم المتحدة ومن ثم لا يمكن استبعاده من عملية الإصلاح العام، كما لا يمكنه البقاء على هامش التغييرات الكبرى التي ينبغي إجراؤها للتكيف مع المنظومة الدولية ومع حقائق عصرنا.

ونحن نرحب بالتحسن في صيغة التقرير بشأن عمل مجلس الأمن. وتؤكد محتوياته من جديد أن السنة الماضية كانت أكثر السنوات ازدهاما بالعمل في تاريخ المجلس. ورغم أن صفحات التقرير أقل مما كانت عليه في السنوات السابقة، إلا أن التقرير يمكن أن يستفيد من مزيد من دراسة الأعضاء له. ومن شأن الدول الأعضاء أن تقدر تقييما عاما للعمل المعروض على المجلس وكيف توصل أعضاء المجلس إلى بعض أصعب قراراتهم. فعلى سبيل المثال، لم يوضح نص مجلس الأمن بشأن "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين"، الأسباب وراء بعض القرارات التي اتخذت بشأن هذه القضية الهامة.

أرسل وفد بلدي، بوصفه رئيسا لحركة عدم الانحياز، رسالة إلى مجلس الأمن تتناول الحالة في فلسطين. ففي آذار/مارس ٢٠٠٢، طلبنا من مجلس الأمن أن ينظر في دعوة رئيس وزراء إسرائيل آرييل شارون والرئيس ياسر عرفات، رئيس فلسطين، للحضور إلى نيويورك ومناقشة الحالة في الشرق الأوسط مع مجلس الأمن. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢، ذكرنا مجلس الأمن بالتوصية التي قدمها بالفعل بعض أعضاء حركة عدم الانحياز ومفادها أن يقوم أعضاء من مجلس الأمن بزيارة إسرائيل وفلسطين في أقرب فرصة للتعرف على الحالة على الأرض. وفي كلا الحالتين، لم تتمكن من إقناع المجلس باتخاذ إجراء حيال هاتين الاقتراحين ولم نفهم بعد سبب رفض المجلس النظر في هذين الاقتراحين. وربما كان بالإمكان استخدام تقرير مجلس الأمن لإلقاء مزيدا من الضوء على تفكير المجلس حول هذه القضايا المعقدة.

ونرحب أيضا بزيادة عدد الجلسات العلنية المفتوحة، التي توفر فرصا أكبر لمشاركة غير الأعضاء في عمل مجلس الأمن. ونقدر بشكل خاص الإبداع الذي أبداه بعض رؤساء المجلس الذين خرجوا عن الممارسة المألوفة حيث يتكلم في العادة أعضاء المجلس أولا، بينما يستمع غير الأعضاء. وقد

أمامنا تقريران - أحدهما من الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن والآخر من مجلس الأمن، عن عمله للسنة ٢٠٠١-٢٠٠٢.

لقد مضت حتى الآن تسع سنوات منذ أن بدأت الدول الأعضاء النقاش بشأن إصلاح مجلس الأمن. وما زالت جنوب أفريقيا متمسك بموقف ثابت وواضح، يتماشى مع موقف حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، وهو أن عضوية مجلس الأمن ينبغي أن توسع لتصحيح الاختلالات في تكوينه. ونرى أن هذا التوسع ينبغي أن يحدث في كل من فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في المجلس.

بالإضافة إلى ذلك، نعتقد أن الأعضاء الدائمين الجدد في مجلس الأمن الموسع ينبغي أن تكون لهم نفس الحقوق كما للأعضاء الدائمين الحاليين. ونطالب بتقليص حق النقض وإزالته في نهاية المطاف. ولم تثبتنا عن هذا الموقف بأي شكل من الأشكال حقيقة أننا لم نحرز تقدما بشأن هذه القضايا الحرجة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية على مدى أكثر من تسع سنوات من المداولات. فنحن نتفق مع الأمين العام حيثما يورد في تقريره بشأن تقرير الأمم المتحدة أنه:

"في نظر معظم العالم، يبدو حجم وتكوين مجلس الأمن لا يمثل على نحو كاف الدول الأعضاء. وتساهم أوجه القصور الملحوظة في مصداقية المجلس في تآكل سلطته ببطء ولكن بثبات، مما ترتب عليها بالتالي آثارا على السلم والأمن الدوليين". (المرجع نفسه، الفقرة ٢٠)

وينبغي أن تشجعنا كلمات الأمين العام على تكثيف جهودنا من أجل إصلاح مجلس الأمن. ولا نستطيع التراجع عن هذه النقطة.

مجلس الأمن على مواصلة إقامة علاقات عمل أوثق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والوكالات الدولية لتحسين التنسيق والتعاون في التعامل مع حالات ما بعد الصراع، وكذلك لتجنب الظروف التي تؤدي إلى انعدام الأمن والصراع المنطوي على عنف.

إن العدد الكبير من حالات الصراع، العديد منها في أفريقيا، التي لا يزال المجلس منهماكها، تذكرنا بأنه يتعين علينا أن نخطو خطوات أكبر في حل الأسباب الجذرية للصراعات. ويجب على المجلس، في سعيه للنهوض بولايتيه في صون السلم والأمن الدوليين، أن يتمسك بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن يضمن ألا تصبح التعددية آلية لسيطرة القوي على الضعيف. وفي هذا الصدد، يتعين إيلاء اهتمام جدي لنظم الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن، ولا سيما العواقب الوخيمة غير المقصودة للجزاءات على دول ثالثة وعلى المجتمعات الضعيفة.

ولا يجوز لمجلس الأمن، وفي الواقع للأمم المتحدة، أن تكون طرفا في زيادة المعاناة الإنسانية للمدنيين الذين تحاصرهم حالات الصراع، كما لا يجوز إقناعه بالموافقة على قرارات من شأنها أن تخضع أعدادا كبيرة من المدنيين الأبرياء لظروف الحرب وتركهم نهبا لهذه الظروف، في محاولاته لإنفاذ قراراته. فقد اعتمدنا من خلال ميثاق الأمم المتحدة نظام أمن جماعي، ويتعين علينا أن نعمل بتصميم لحماية نظامنا للعلاقات الدولية المستندة إلى القانون. ويجب أن تكون قواعد القانون الدولي ومبادئه الأساسية هي الأساس الذي تحدد على أساسه شروط السلم والعدل واحترام الكرامة الإنسانية.

وينبغي أن يمثل مجلس الأمن شواغلنا الأمنية الجماعية وأن يكون مسؤولا في نهاية المطاف أمام الأمم المتحدة بأسرها. ويلاحظ الأمين العام أيضا في تقريره:

”وتساهم أوجه القصور الملحوظة في مصداقية المجلس في تآكل سلطته ببطء ولكن بثبات،

استفادت بعض الجلسات العلنية من استماع المجلس أولا إلى بقية الأعضاء قبل أن يتشاطروا معهم آراءهم. وقد أتاح هذا لغير الأعضاء الإسهام مباشرة في صنع القرار في المجلس. وفي بعض الأحيان، جرى حوار متفاعل في المجلس، وهذه مسألة نقدرها كثيرا.

ونحن ممتنون بصورة خاصة للشفافية التي عمل بها السفير جيرمي غيرنستوك بوصفه رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب. فإحاطاته الإعلامية المنتظمة للدول الأعضاء أتاح تبادلا للآراء بين مجلس الأمن وبقية الأعضاء، وهو ما لم يحدث من قبل قط. ونأمل أن يكون هذا مثالا يحتذى للطريقة التي يمكن أن يشرك المجلس من خلالها بقية الأعضاء.

ونلاحظ بارتياح إذ أن التقدم الذي أحرز في أساليب عمل المجلس يتصل مباشرة بالجهود التي بذلها الفريق العامل لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن. وفي الحقيقة تجلّى نجاح الفريق العامل في الطريقة الإيجابية التي نظر واعتمد فيها المجلس نفسه تدابير لتحسين أساليب عمله. وفي ضوء التغيرات الإيجابية التي أدخلها مجلس الأمن في إجراءاته، تؤيد مناشدة الأمين العام للمجلس أن يجمع التغيرات الأخيرة في ممارساته وأن يعتمد نظاما داخليا ثابتا ويمكن التكهن به، بدلا من النظام المؤقت. فخمسون سنة وقت كاف لكي يقرر المجلس ما إذا كان يريد أن يجعل نظامه الداخلي دائما أم لا. ولا يريد العالم مجلسا ممثلا فحسب، بل يريد مجلسا يمكن التكهن بتصرفاته.

ومن التحسينات الأخرى المثيرة للاهتمام التي أدخلها المجلس استعداده للتعاون مع هيئات أخرى، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نقدر ذلك ونعتقد أنه ألهم جهود المجلس لتنويع المهارات المطلوبة لبعثات السلم لتعالج موضوع الجنسين وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومحنة الأطفال في حالات الصراع. إنه اعتراف بأن مجلس الأمن لا يمكنه أن يعمل بمفرده لضمان نجاح برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. ولذلك نحث

مختلفين جدا، نعتقد أن الأعضاء استفادوا من هذه الجلسة للنظر في كلا التقريرين في نفس الوقت.

وكما قلنا بالفعل، فإن الجمود الذي نواجهه بالنسبة لإصلاح مجلس الأمن بحاجة إلى قوة دفع عاجلة وجديدة. ونحن نناشد السيد كافان، بوصفه رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، أن ينظر في نقل النقاش إلى مستوى سياسي أعلى. ولا يجوز للفريق العامل أن يواصل العمل كالمعتاد للسنة العاشرة. ونحن نتفق مع الأمين العام في الاستنتاج الذي خلص إليه في تقريره:

”لن يكون إصلاح الأمم المتحدة مكتملا دون إصلاح مجلس الأمن“. (المرجع نفسه).

نحن نشارك في الاحتفال بالنجاح الذي حققناه كأمم متحدة، لا سيما من خلال جهود مجلس الأمن، التي كان آخرها قبول تيمور - ليشتي المستقلة وذات السيادة في عضوية أسرة الأمم المتحدة التي ننتمي إليها. وينبغي أن تلهم هذه النجاحات مجلس الأمن لينهض بمسؤوليته تجاه الشعوب التي لا تزال تعاني تحت الاحتلال في فلسطين والصحراء الغربية وغيرهما. إن شعبي تلك الأراضي سوف يواصلان التطلع إلى مجلس الأمن من أجل المساعدة في التخفيف من مخنثتهما والوفاء بعهدنا للميثاق. وعلينا أن نكفل ألا يخذلنا مجلس الأمن.

فجهودنا المتضافرة لا بد وأن تدعم التعددية والأمن الجماعي والعمل نحو جعل مجلس الأمن أكثر مصداقية وأكثر تمثيلا. فالسلم والأمن الدوليان متطلبان أساسيان للتنمية المستدامة ولتعزيز العلاقات الودية بين جميع الدول.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.

مما ترتب عليها بالتالي آثار على السلم والأمن الدوليين“. (A/57/387)، الفقرة ٢٠).

إن دور مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين عمل أساسي للأمم المتحدة. والمصداقية والاحترام اللذين يستحقهما مجلس الأمن سيتوقفان إلى حد كبير على ما إذا كنا، نحن الدول الأعضاء، نضمن أن يظل وداعة عالمية لجهودنا في صون السلم والأمن.

لقد كان دائما مصدر ارتياح لنا نحن الذين لسنا أعضاء في مجلس الأمن، أن هناك ١٠ أعضاء منتخبين ننتخبهم ليمثلوا آراءنا. وللأعضاء المنتخبين دورهم الخاص الذي يقومون به في مناقشات المجلس. وقد لا تتوفر للأعضاء المنتخبين دائما نفس الموارد أو حتى النفوذ العالمي المتوفران للأعضاء الدائمين. إلا أنهم يعطون مصداقية وقيمة للمجلس نتيجة لكونهم منتخبين من قبل أعضاء الجمعية العامة. وهم يعملون على توازن قرارات المجلس. ولذلك، يفزعنا أن نعلم أن هؤلاء الأعضاء المنتخبين كثيرا ما يستبعدون من المشاركة في المشاورات حول أكثر القضايا إلحاحا المعروضة على المجلس. هذا غير مقبول إطلاقا، ولا يمكن إلا أن يضيف إلى تآكل سلطة وشرعية قرارات مجلس الأمن.

بضم التقريرين - أحدهما عن إصلاح مجلس الأمن والآخر عن عمل المجلس - اطلعنا على إنجازات مجلس الأمن الإيجابية والمشجعة وعلى المجالات التي لا تزال بحاجة إلى الاهتمام. وقد قدمت اقتراحات بأن يفصل التقريران وأن ينظرا بوصفهما بندين مختلفين من بنود جدول الأعمال. والتقرير عن أعمال مجلس الأمن مطلوب بموجب الميثاق كما أن إصلاح مجلس الأمن استلهم أيضا من الرغبة في أن يرقى المجلس إلى روح الميثاق. ومع أن هذين التقريرين